• الفصل التاسع

عمل لم ينته

تماثيل لسارق الغنم

إذا اتجهت سيرا على الأقدام من متنزه سانت جيمس إلى وزارة الخارجية والكومنولث فى لندن ستصعد «سلالم كلايف» التى أخذت هذا الاسم من تمثال روبرت كلايف الأكبر من الحجم الطبيعى، والذى يقع خارج المبنى القديم لوزارة شئون الهند. كان حكم الهند قد انتقل إلى ذلك المكان بعد زوال الشركة فى عام ١٨٥٨. لكن مرت ٦٠ عاما أخرى قبل أن يتم عمل هذا النصب التذكارى لذلك الرجل كبير الشأن الذى كان يقوم بتعيين الحكام المحليين فى الهند. ويتضح لنا، من الأسباب التى أدت إلى هذا التأخير، الكثير عن سجله الذى كان محل جدال؛ فقد كان رئيس الوزراء البريطانى ويليام بيت الأكبر فى أوائل عقد الخمسينيات من القرن الثامن عشر ينظر إلى كلايف على أنه «قائد أرسلته السماء» وذلك بسبب الانتصار الذى حققه فى مدينة أركوت. كما أن الانقلاب الذى حدث فى بلاسى أكسبه شهرة أكبر؛ حيث كان البريطانيون ينظرون إليه على أنه بطل قومى يحتاجونه بشدة خلال حرب السنوات السبع القاسية؛ ولهذا مُنح كلايف لقب بارون بلاسى، وهو اللقب الذى كان يحمل معه لمزة، حيث كانت رتبة أيرلندية وحسب، وتعد من الدرجة الثانية. وسرعان ما تحول حب الناس له إلى مقت شديد عندما عرفوا حجم الثروة التى كسبها والوسائل التى استخدمها ليكسبها. بل إن الملك جورج الثالث أعلن معارضته لما يقوم به كلايف من «جز فروة الهند لحسابه». وعندما اضطر إلى المثول أمام البرلمان لتفسير ما قام به، أعلن

استياءه من معاملته مثل «واحد من العوام يسرق الأغنام». وعلى الرغم من تبرئته فى اقتراع الأصوات الذى جرى بعد ذلك، فإن سمعته قد انهارت. ويقول أحد كتاب سيرته المعاصرين إن كلايف عندما مات، كان قد تحول بلا شك إلى «أكثر الأشخاص مقتا فى إنجلترا»[1].

حفلت الأدبيات الخاصة بفترة الاستعمار بالمدح والإطراء للإنجازات العسكرية التى حققها كلايف، وذلك على مدى عقود، ولكن هذا الأدب نفسه شجب بنفس القدر فساده، واعتبر هذا الفساد ليس من طباع البريطانيين، وخاصة فى المقال الشهير الذى كتبه ماكولاى فى عام ١٨٤٠. وخلال فترة الإعداد لإحياء الذكرى الخمسين بعد المائة لمعركة بلاسى ـ وذلك فيما بين عامى ١٩٠٦ و١٩٠٧، اقترح اللورد كيرزون ـ أحد نواب الملك السابقين فى الهند ـ إعادة الاعتبار لذكرى كلايف فى حاضرتى الإمبراطورية البريطانية كلكُتا ولندن. إلا أن رد الفعل كان باردا؛ فكانت السلطات البريطانية فى الهند تتخوف من أن يؤدى ذلك الاحتفال إلى زيادة التوتر الناجم عن الحركة القومية الصاعدة فى إقليم البنغال. وفى لندن، كانت إجابة جون مورلى ـ وزير شئون الهند الذى ينتمى للحزب الليبرالى ـ أنه كان من صالح بريطانيا لو أن كلايف خسر المعركة. واقترح بدلا من عمل تمثال لكلايف عمل نصب تذكارى للوطنى الإيطالى جاريبالدى(*). ولكن فكرة كيرزون عزفت على وتر الحب المتصاعد للقومية الإمبراطورية، وقام بجمع تبرعات من العامة وبعض أمراء الهند المعارضين؛ وهكذا تم عمل تمثالين لكلايف على درجة كبيرة من الفخامة فى عام ١٩١١، وهو العام نفسه الذى نظمت فيه الحكومة البريطانية احتفالاً بالإمبراطورية فى دلهى.

(*) جاريبالدى (١٨٠٧ ـ ١٨٨٢) سياسى وعسكرى إيطالى، ومن قادة «إعادة الصعود» أو النهضة الإيطالية. اشترك فى تمرد فاشل لإعلان الجمهورية، فر على أثره إلى أمريكا الجنوبية، وتعلم هناك حرب العصابات، ثم عاد إلى إيطاليا وأنشأ «القمصان الحمراء»، وحارب فى ميلاند للاستقلال عن النمسا، ودافع عن روما ضد الفرنسيين بعد هروب البابا منها، ثم اضطر للخروج للمنفى ثانيًا، ثم عاد لمحاربة النمسا مرة ثانية، وسيطر على معظم جنوب إيطاليا ثم سلمها لفيكتور إيمانويل، ليصبح أول ملك على إيطاليا الحديثة. وقاد حملات فاشلة على الدول البابوية فى ١٨٦٢، ١٨٦٧ ـ (المترجم).

الشكل (٩-١)
تمثال روبرت كلايف، لندن

وفى ردهة القاعة التذكارية للملكة فيكتوريا فى كلكُتا، ينتصب التمثال الرخامى الأبيض الذى صنعه كيرزون لكلايف، ويمر عليه آلاف الزائرين الذين يأتون يوميا لرؤية المقتنيات التاريخية الشيقة داخل القاعة. وفى الجانب الآخر من العالم، يحتل تمثال كلايف فى لندن مكانا أكثر رفعة ومهابة فى قلب شارع وايتهول (انظر الخريطة رقم ٣)، فنجد كلايف يضع يده اليسرى على مقبض سيفه مؤكدا على الدور الحاسم الذى لعبته القوة العسكرية فى صعود الشركة إلى السلطة، ويقبض بيده اليمنى على بعض الوثائق، ولعلها تلك الاتفاقية المزيفة التى عقدها مع أمير شاند والتى مهدت الطريق للاستيلاء على البنغال. وتوضح اللوحات المحيطة بقاعدة التمثال كيف حقق كلايف الشهرة لنفسه خلال حصاره لمدينة أركوت، ويظهر فيها وهو مستعد للقتال عشية معركة بلاسى، كما تظهره وهو يتمتع بثمرة ضريبة الديوانى التى حصل عليها فى الهند.

يقع التمثال فى مواجهة الجانب الغربى من المدينة، وهو ينظر ناحية الأملاك الكثيرة التى اشتراها صاحبه من أسلابه الهندية. وعلى بعد أقل من ميل، وفى ميدان بركلى، يقع منزله الذى توفى فيه فى شهر نوفمبر ١٧٧٤، وعليه لافتة تحيى ذكراه كـ «جندى و إدارى» وليس كتاجر. وفى خارج لندن وفى حى الأغنياء، تقع ضيعة كليرمونت التى اشتراها كلايف من دوق نيوكاسل المفلس. ولم يتمكن كلايف من تنفيذ الخطط الطموحة التى كان يفكر فيها لتطوير هذا المكان قبل موته المفاجئ. إلا أن ماكولاى يصف كيف كان الفلاحون الأجراء فى منطقةْ سَرى ينظرون فى رهبة شديد إلى ذلك المنزل المرتفع فى كليرمونت، وكانوا يقولون لبعضهم البعض هامسين «اللورد الشرير عظيم الشأن أراد أن تكون الجدران سميكة هكذا حتى لا يدخل الشيطان إلى المنزل». وتحول قصر كلايف السابق إلى مدرسة خاصة للأولاد، فى حين تمتلك المنظمة القومية لحماية الأماكن الثرية الحدائق الريفية المحيطة بذلك القصر، وفيها نجد الببغوات الخضر تطير بين أشجار الزان، وكأنها تطير بين أشجار الجامباد فى «حدائق لودى» فى دلهى. وإذا تقدمنا أكثر فى اتجاه الغرب، نجد قصر كلايف فى والكوت هول فى بلدته الأم

شروبشاير، وهو يحتوى اليوم على عدد من الشقق لقضاء الإجازات، التى تحمل أسماء تثير الذكريات، مثل «أركوت» و «بلاسى». أما عزبة «بلاسى» الخاصة به ـ التى تقع خارج مدينة ليميريك فى أيرلندا ـ فقد تحولت إلى مقر جامعة المدينة.

توضح التماثيل العامة القيم التى يتمتع بها الصفوة الحاكمة؛ فنجد فى الكثير من البلدان ـ وعلى وجه الخصوص فى الهند ـ أن أبطال أنظمة الحكم السابقة قد فقدوا مكانتهم البطولية فى قلوب الناس كدليل على تغير المنظور التاريخى. لكن الحكومة البريطانية لم تزل تعتز من صميم القلب بأحد أكبر الأوغاد فى تاريخ الشركات فى بريطانيا، وهى حقيقة توحى بأن الصفوة فى بريطانيا لم يتمكنوا بعد من مواجهة ماضيهم الاستعمارى وماضى شركاتهم. ومن الغريب أيضا أن التمثال يشمخ فى مقر الحكومة البريطانية وليس فى المنطقة التجارية فى لندن. لقد كان كلايف «أحد رجال الشركة» وحصل على ما حصل عليه لتحقيق مصالح الشركة ومصالحه الشخصية أيضا. فإذا كان من الواجب بناء نصب تذكارى أصلا، فكان حرى به أن يكون فى شارع ليدنهول فى المكان الذى كان يقع فيه المقر الرئيسى للشركة. لكن المنطقة التجارية ـ كما رأينا ـ تتنصل من تاريخ شركاتها.

ومن المثير للدهشة أن الرفع من شأن كلايف يتعارض تماما مع رؤية الكثيرين من معاصرى الشركة والانطباع الذى كانوا يريدون أن يظل فى أذهان الناس عن كبار مديرى الشركة؛ فنجد مثلا أن جيرمى بنتام ـ المفكر النفعى الكبير ـ قد اقترح فى عام ١٨٢٢ على مديرى الشركة ومساهميها أن يقوموا بتشييد تمثال لوارين هاستينجس عليه الكلمات الآتية: «لتُملأ بالمال فقط جيوبنا، ولن نعبد طاغية بالغ الفحش». وأضاف بنتام أنه يجب عمل تمثال آخر «لأحد المتواطئين يلبس ثوبا طويلا، ويضع رشوة فى يد التمثال الأول»[٢]. وفى النهاية، تم عمل نصب تذكارى لهاستينجس، ولكن كتب عليه شىء آخر. كانت أرملته هى التى شيدت هذا التمثال داخل الجناح الشمالى من كنيسة «وستمنستر آبى»، إنه تمثال بسيط كُتب عليه أن هاستينجس «قد وقع عليه الاختيار بسبب مواهبه البارزة

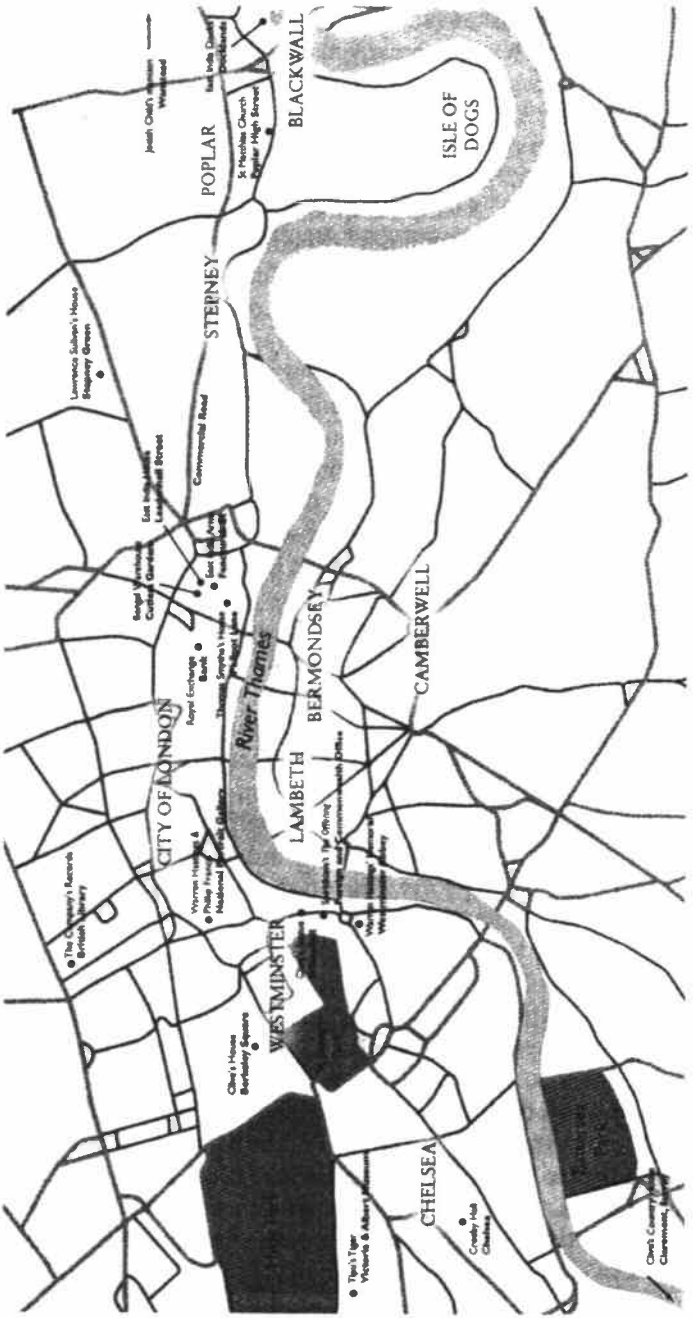

الخريطة رقم (٣) لندن الشركة

واستقامته». وفى الجانب الآخر من جناح الكنيسة ـ فى مكان يمكن أن نعده «ركن الشركة» فيها ـ يلفت أنظارنا تمثالان لاثنين من أهم أبطال معركة بلاسى هما: الأدميرال تشارلز واطسون، و إير كوتى الذى كان نقيبا فى ذلك الوقت وأصبح فريق أول فى النهاية. وتوحى تلك النصب التذكارية بسيادة وتفوق الشركة؛ حيث تختلط فيها السمات الكلاسيكية والشرقية، مثل لوحة «التقديم» التى أبدعها، سپريديون؛ فنجد فى لوحة واطسون أحد الهنود بلا ملابس وهو طريح الأرض ويضع رأسه فى يده. أما فى لوحة إير كوتى فنجد هنديا آخر، ولكن فى هذه المرة كانت يداه مقيدتين خلف ظهره.

لقد مر قرن كامل منذ أن قرر كيرزون أن يصلح سمعة كلايف. لكن العالم تغير مع زوال الإمبراطورية وسقوط الشيوعية وظهور العولمة. وعندما نقف أمام تمثال كلايف، نجد أمامنا مفارقة تاريخية لافتة للنظر. وبعد مرور مائة عام، ها هى الذكرى الخمسون بعد المائتين لمعركة بلاسى تقترب؛ مما يفرض علينا إعادة تقييم لمكانة الشركة فى ذاكرة مجتمعنا، وليس الهدف هو تحطيم تلك التماثيل ولكن الهدف هو أن نتعلم من صعود الشركة وسقوطها، ونغير من سلوكنا وفقا للدروس التى تعلمناها.

لقد تسببت شركة الهند الشرقية بشكل منتظم على مدى مشوار حياتها فى خليط من المشاعر، بدءا من الإعجاب إلى الخوف وحتى الكره التام. لقد ظهر هذا الصدام بين وجهات النظر كأوضح ما يكون خلال المناقشات البرلمانية الساخنة فى العاشر من مايو من عام ١٧٧٣، والتى تناولت المسلك الذى انتهجه كلايف فى البنغال. كان هناك انقسام فى الرأى حتى داخل الحكومة فى ذلك الحين؛ حيث كان أليكساندر ويدربيرن(*) ـ مساعد النائب العام ـ يقف بقوة فى صف الشركة ويقول:

«إن أى مؤرخ نزيه سوف يسجل بقلمه تلك المعاملات ويصفها على حقيقتها؛ ولن يمتنع أبدا عن جعل الأجيال القادمة تشعر بالإعجاب عندما يروى لهم أنه

(*) اليكسندر ويدربيرن (١٧٣٣ ـ ١٨٠٥) محام إسكتلندى تدرج فى المناصب الحكومية حتى أصبح عضوا فى البرلمان، ثم وصل فى النهاية إلى منصب رئيس الوزراء ـ (المترجم).

خلال ثورة كسبت للشركة سلطانا أكبر وأغنى وأكثر سكانا مما كان لأثينا فى يوم من الأيام أو حتى روما نفسها . . . لن يكتشف أشد المحققين فضولا إلا أقل القليل من الأعمال ـ أقل أقل القليل ـ التى تنم عن تصرف شائن من قبل أفرادها، ولن يجد أبدا ما يلطخ سمعة هويتها البريطانية».

وعلى الفور وقف النائب العام إدوارد ثيرلو ليناقض صديقه المثقف، ويعترض قائلا: «إلى أى شىء سوى جشع موظفى الشركة نعزى التغير من ازدهار كبير للبنغال تحت حكم أبنائه، إلى انحدار إلى حافة الدمار تحت حكمنا!»[٣].

يتضح من حياة الشركة التى امتدت حوالى ٢٧٥ عاما أنها لم تكن شركة واحدة وإنما العديد من الشركات. ومن ناحية التكوين المؤسسى نجد أن الشركة الأصلية التى كان رأس مالها يقتصر على رحلة تجارية واحدة، كانت تختلف تماما عن تلك الشركة العالمية متعددة الجنسيات ذات «الأسهم باهظة الثمن» التى ظهرت فى الخمسينيات من القرن الثامن عشر، ناهيك عن تحولها إلى أداة تدير إمبراطورية فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. أيضا لم يكن التقدم الذى حققته سهلا أبدا؛ ففى عام ١٦٥٧ كانت على وشك الزوال، وبعد ثلاثين عاما تسببت بغطرستها وحبها للمغامرة فى فقدان امتيازاتها التجارية التى لم تستردها إلا عن طريق استغلال الثغرات القانونية والاندماج مع الشركات المعادية لتكوين الشركة المتحدة فى عام ١٧٠٩. وعندما أقامت ثورة البنغال العالم ولم تقعده، بدأت الشركة تفقد مكانتها كمشروع تجارى مستقل تدريجيا، ففقدت أولا استقلال أنظمة حكمها المستقلة، ثم امتيازاتها التجارية، وفى النهاية فقدت كل الوظائف التى كانت تقوم بها، حتى لم يتبق منها سوى هيكل مالى يقوم بدفع حصص الأرباح. ويتضح وضوحا تاما من عملية التحول المستمر لشركة الهند الشرقية أن لها جوانب أربع: أداة أعمال، دورها كقوة انقلاب فى تاريخ العالم، نزعتها للسيطرة الاستعمارية، وخضوعها للمساءلة على أفعالها كشركة تجارية. وسيتم تناول هذه الجوانب الأربع بالترتيب.

كان زوال الشركة فى عام ١٨٧٤ بمثابة النهاية لعهد الشركة المرخصة من قبل الدولة. فلم تعد تلك المؤسسات المركانتيلية الضخمة تناسب إمبراطورية التجارة الحرة الجديدة التى بدأت بريطانيا فى تأسيسها حول العالم. لقد كانت الشركة وغيرها من الشركات المرخصة تجمع بين السيادة على البلاد الأجنبية والتجارة فى الوقت نفسه ثم تم فصل ذلك عن تلك؛ حيث أصبحت البحرية الملكية هى التى تقوم بمهمة فرض التجارة، تماما كما حدث خلال حروب الأفيون. وأدى تدهور تجارة العبيد إلى القضاء على الشركة الملكية الإفريقية فى عام ١٨٢١. وبعد مرور عامين، تم تصفية شركة ليفانت(*) القديمة. ومن الغريب حقا أن شركة ساوث سى التى سببت رعبا شديدا فى عام ١٧٢١، قد استمرت لقرن آخر ولم يتم إغلاقها إلا فى عام ١٨٥٣. أما شركة خليج هدسون فهى لا زالت موجودة حتى يومنا هذا، لكنها تنازلت عن حقوقها الإقليمية فى عام ١٨٦٩، وأصبحت تعمل فى البيع بالتجزئة. وتم فى الوقت نفسه إزالة القيود التى دامت لفترة طويلة على توسيع الشركات تدريجيا، وذلك عندما تم فى عام ١٨٢٥ إلغاء قانون المشروعات الوهمية الذى صدر فى عام ١٧٢١، وإقرار قانون المساهمة فى عام ١٨٤٤ الذى كان يسمح بإنشاء الشركات عن طريق التسجيل المعتاد. وفى النهاية، وبعد مرور عام على إزالة المقر الرئيسى لشركة الهند الشرقية، صدر قانون الشركات الشامل وأضيف إلى سجل القوانين. وسرعان ما تبعه نشوء فقاعة اقتصادية فى سوق الأسهم، وانهيار بنك أوفريند وجارنى الذى كان أحد البنوك الكبرى فى عام ١٨٦٦[٤].

قد تكون شركة الهند الشرقية قد انتهت فى إطار الشكل القانونى المحدد الذى كانت تمثله، ولكن أنظمة الحكم والإدارة الخاصة بها لا تزال موجودة فى المؤسسات الحديثة عابرة القارات. بل إن عملية إدارة المعلومات التى كانت الشركة تقوم بها عن طريق كتابها وموظفيها الكثيرين يجعلها أحد رواد الشركات القائمة على قاعدة معرفية[٥]. وكان أحد أسرار نجاحها التجارى الدائم هو نجاحها فى

(*) تعنى كلمة Levant البلاد الواقعة شرق البحر المتوسط ـ (المترجم).

الموازنة بين العرض والطلب، وذلك على طول خطوط إمدادات طويلة، سواء بالنسبة للمنسوجات أو الشاى. لقد مرت الشركة بـ «عصرين ذهبيين» خلال حياتها: كان الأول فى الفترة ما بين السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن السابع عشر، والثانى فى الفترة ما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن الثامن عشر. وخلال هذين العصرين اتبعت الشركة منهاجا متقدما ومركزا للحصول على الموارد، والتسويق، والتمويل؛ وأدى هذا المنهاج إلى إتاحة بضائع عالية الجودة للمستهلك، وتوفير حصص أرباح ثابتة للمستثمرين، وعائدات ضرائب صحيحة. إلا أنه فى كلا الحالتين لم يعقب الازدهار الذى حققته أزمة اقتصادية، ولكن محاولة متعمدة لتحقيق ثروة وسلطة غير شرعيتين. وعندما وصل فيليب فرانسيس إلى البنغال، وأصبح نصير العامة فى السبعينيات من القرن الثامن عشر، كان يرى أنه بدلا من أن تقوم الشركة بتحقيق «ربح متوسط ودائم»، لكنها كانت تبدو عازمة على الحصول على «عائدات سريعة ومفرطة»[٦].

ويكمن أحد جوانب المشكلة فى أن الاحتكار كان يشكل جزءا أساسيا من الهوية التجارية للشركة؛ مما دفعها إلى محاولة تحقيق السيادة فى كلا المجالين. والأهم من ذلك ـ حسبما يرى آدم سميث ـ هو أن تركيبة الشركة كشركة مساهمة، أوجدت عند كلٍّ من مديريها ومستثمريها نزعة «للإهمال» و«الإسراف». وكان سميث يرى أيضا أن هذا الفصل بين الملكية والإدارة كان بمثابة خطر مزدوج؛ حيث استغل المديرون الشركة لتحقيق أهدافهم، وكان حاملو الأسهم يستثمرون أموالهم دون أن يتحملوا المسئولية التى يفرضها الانخراط المباشر فى شئون الشركة. وعلى الرغم من أن المشروع الوهمى للشركة فى البنغال قد لا يقترب فى روعته من المشروع الوهمى لشركة ساوث سى فى عام ١٧٢٠، فإنه يعد شاهدا على النزعة الطبيعية المتأصلة فى المؤسسات المساهمة: جشع المديرين، والتجارة الداخلية، والمغالاة فى تقدير الأرباح المستقبلية، والزيادة الجنونية فى أسواق المال. وعقب ذلك انهارت الشركة وانهارت أسعار الأسهم، واتضح للدولة الإنجليزية التى أصابتها الصدمة ما يحدث من عواقب وخيمة على الأموال والبشر عند إطلاق العنان للشركات.

وتعد شركة جون(*) مثالا على أن امتزاج الأسواق المفتوحة والمؤسسات ليس من الضرورة فى شىء، وأن التنوع الاقتصادى والمشروعات الاقتصادية يزدهران ازدهارا أفضل عند ضبط زمام الشركات التجارية الضخمة. وكان آدم سميث قد أجرى تحليلا معاصرا عن الاقتصاد التجارى المتنامى فى بريطانيا القرن الثامن عشر، يتضح منه أنه من الملائم أن يكون لشركات الأعمال جذور محلية، وأن تكون محدودة الحجم و قابلة للمساءلة عما تسببه للآخرين من مشاكل. وكثيرا ما يشار إلى آدم سميث على أن نظرياته الاقتصادية هى التى حفزت على قيام العولمة، إلا أن سميث كان يشعر بالصدمة عندما رأى أن تلك الشركة غير المحدودة سيطرت على الحياة الاقتصادية والسياسية، وكان يرى أن رفاهية العالم ليست هى فقط المعرضة للخطر، ولكن أيضا المبادئ الأخلاقية فى المجتمع ككل.

الانقلاب الذى قامت به الشركة

اعتادت الشركة على الحصول على الامتيازات التجارية والملكية التجارية. إلا أن سيطرتها على أقاليم كاملة، ثم قيامها بإدارة تلك الأقاليم على أنها عزب تُدر الأرباح هو السبب فى دمارها. ولم تكن الشركة البريطانية هى الوحيدة فى هذا الأمر؛ فقبلها بفترة طويلة قامت شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة بحكم إندونيسيا عقب غزوها. وفى جنوب الهند، كانت الريادة للفرنسيين فى مجال صناعة الحكام فى الهند، وهو الأمر الذى نقله كلايف بنجاح إلى إقليم البنغال. كان الاختلاف الذى يميز الانقلاب الذى قامت به شركة جون، هو أنها قلبت النظام التجارى القائم فى العالم.

كانت البنغال هى أغنى مقاطعة فى أحد أعظم نظامين اقتصاديين فى آسيا ـ الهند والصين ـ وأصبحت جزءا أساسيا فى الإستراتيجية التجارية لشركة الهند الشرقية منذ أواخر القرن السابع عشر. إلا أن الفرمان الشهير الذى صدر فى عام ١٧١٧، والذى أكد على إعفاء الشركة من الضرائب، لم يكن كافيا لتلك الشركة

(*) المقصود هنا شركة الهند الشرقية ـ (المترجم).

التى كان يهدف موظفوها إلى تحقيق الأرباح لأنفسهم وللشركة. وعلى الفور أخذ موظفوها فى البنغال فى استغلالها كغطاء لتجارتهم الخاصة. ولم يؤد ذلك فقط إلى خرق الشروط الحرفية لاتفاق قانونى ملزم، لكنه أيضا كان يمثل تهربا ضريبيا على نطاق واسع، ويحرم خزانة البنغال من العائدات. **لقد بذل الحاكم المحلى جهودا مستمرة ليجعل الشركة تتقيد بالشروط الواردة فى اتفاق التجارة بينهما، وكانت هذه الجهود هى العامل الأساسى فى قيام معركة بلاسى.** وكان مديرو الشركة فى البنغال، وأعضاء مجلس إدارتها فى لندن، يدركون لسنوات أن ذلك يمثل «إهانة كبيرة»، إلا أنهم لم يفعلوا شيئا لإنهاء تلك المشكلة من جذورها[٧]. وكانوا لا يحترمون القانون المحلى، وكان ذلك يُدر عليهم أرباحا كثيرة، كما أن أنفسهم طُبعت على عدم احترام هذا القانون.

انتصر كلايف، وكان لانتصاره الأثر الكبير فى تمكين الشركة من تحويل مسار فائض الأموال فى البنغال من حكومة إمبراطور دلهى المغولى، وحكومة الحاكم المحلى للبنغال، إلى قصور وعزب بريطانيا. كما أن استيلاء الشركة على البنغال وفر للشركة قاعدة تنطلق منها لتحقيق مشروعاتها التى تلت ذلك فى الصين. وفرضت الشركة احتكارها على إنتاج الأفيون فى بيهار، ثم شجعت على تهريبه إلى الصين كوسيلة لتوفير الأموال اللازمة لتجارتها المتنامية فى الشاى. وكانت الشركة تتردد فى فعل ذلك فى البداية، إلا أنها واصلت هذا الطريق بإلحاح بعد ذلك. وكان كل من الشركة ـ فى بريطانيا وخارجها ـ تعلم هذه المرة أيضا تمام العلم أن ما تقوم به غير شرعى. إلا أن الغنيمة كانت ضخمة. وعندما تدخلت السلطات الصينية فى النهاية لقمع هؤلاء التجار، كان الرد المشترك للشركة والتاج البريطانى هو سياسة الحرب، والغزو[*].

(*) والحصول على تعويض، والاستحواذ على هونج كونج، والحصول على امتيازات بفتح الموانى وغير ذلك من الشروط والامتيازات التى يفرضها المنتصر على ضحيته التى لا يحترمها ولا يعترف لها بحقوق ـ (المترجم).

كان إصرار الشركة على استخدام كلٍّ من الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق أهدافها المالية هو السبب فى انهيار هذه الإمبراطوريات العالمية. وكانت الإمبراطورية المغولية فى دلهى فى طريقها بالفعل إلى الزوال بحلول الخمسينيات من القرن الثامن عشر. وكانت الشركات الأوروبية تلعب دورا هامشيًا؛ حيث كانت الأراضى التى يملكونها تقتصر على الأراضى الساحلية، وكانت تجارتها تشكل جزءا بسيطا فقط من التجارة الخارجية للإمبراطورية. وبعد معركة بلاسى ونقل حق الحصول على ضرائب الديوانى إلى الشركة، برزت مؤسسة تهدف إلى الربح فى قلب الدولة المغولية المتداعية، مؤسسة تستنزف تدريجيا موارد ونفوذ تلك الإمبراطورية. وأخذت الشركة وقتا أطول بكثير للسيطرة على الأسواق الصينية، ومن المؤكد أن الدور الذى لعبته الشركة يأتى فى المرتبة الثانية بالنسبة للدولة البريطانية التى كانت تهدف إلى بناء الإمبراطورية. إلا أن قيامها بتطوير وزيادة تجارة الأفيون هو الذى ساعدها فى الولوج إلى اقتصاد دولة كينج فى الصين الذى كان اقتصادها مستقلا. شركة الهند الشرقية هى التى حطمت السلطة التنظيمية للدولة المغولية فى الهند أولا، ثم بعدها دولة كينج فى الصين. أما الإنتاج الصناعى فى مانشستر، فقد قام فقط بتوجيه الضربة القاضية التى أنهت معاناة الإمبراطوريتين المتداعيتين.

لم يكن من شك لدى روبرت كلايف، أو إدموند بيرك، أو كارل ماركس بعدهم، فى أن ما قامت به الشركة يعد انقلابا. أما بالنسبة لكلايف فكان يشعر بسعادة كبيرة وهو يرى الكنوز تتدفق بلا نهاية من الشرق إلى الغرب. أيضا كان بيرك يجد متعة بالغة فيما يحققه كلايف من نجاحات، ولكن فى البداية فقط. وعندما ازدادت معرفته بالشركة وتحرى أكثر عن ممارساتها، زادت صدمته لأن هذه الهيئة التجارية قلبت أنظمة الحكم القائمة فى الهند. أما ماركس ـ بفلسفته المعهودة ـ فكان يرى أن الانقلاب الذى قامت به الشركة يعد فى آن واحد كارثة إنسانية ودافع على التحديث. وعلى الرغم من أن بيرك كان يتعاطف بشدة مع الشعب الهندى، فإن ذلك التعاطف لم يكن كافيا له ليتناول حقيقة الحكم الاستعمارى القائم.

الجين الاستعمارى

كانت الشركة خلال العشرين سنة الأخيرة من حياتها الفعالة تحكم فقط على أنها ممثل للإمبراطورية البريطانية. وإذا عدنا إلى الوراء أكثر فسنرى أن قانون الهند الذى صدر فى عام ١٧٨٤ يمثل تحول الشركة بشكل ثابت من مجرد هيئة تجارية إلى هيئة تدير إمبراطورية. إذن لقد كانت مسألة تكوين الإمبراطورية ـ كما يقول هيو بون ـ شيئا محوريا فى هوية الشركة على مدى الثلث الأخير من حياتها على الأقل. لكن من السهل إثبات وجود الجين، أو «النزعة الاستعمارية» التى كانت وراء ما قامت به الشركة قبل ذلك بكثير، وعلى وجه الخصوص تلك المحاولة المدمرة للحصول على السلطة فى أيام جوزيا تشايلد فى ثمانينيات القرن السابع عشر. وكان الاصطدام المستمر مع الدولة حول المستفيد من الهيكل التنظيمى والمالى دوما من خصائص بنية الشركة. والذى حول هذا التوتر إلى استعمار، هو أن الشركة كان لها وجود شرعى، وعن طريق تلك الطبيعة الخاصة للشركة أصبح لها بعض خصائص الدولة ذات السيادة فى تعاملها مع القوى الخارجية. إلا أن الأهم من ذلك هو رغبة الشركة فى زيادة العائدات إلى أقصى حد من أجل مديريها ومستثمريها، **وأنجح وسيلة لتحقيق ذلك هى تهميش دور الدولة والمجتمع، وانتزاع الثروة دون مساءلة، وهو الأسلوب نفسه الذى اتبعته الإمبراطوريات على مر العصور.**

كانت النتيجة، بطبيعة الحال، هى ذلك الاستنزاف الرهيب لموارد الهند. وكان ثمة مشكلتان تفسدان تحليل الآثار الاقتصادية التى تركتها الشركة على الهند: البيانات الإحصائية، والتخمينات. إن أى محاولة لتقدير الأثر الاقتصادى للشركة سيكون عرضة للنقد بسبب طبيعة النظام المحاسبى للدولة والشركات فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذى لم يكن خاليا من العيوب. كما نحتاج أيضا إلى قدر كبير من حصافة الرأى والتمييز لكى نتمكن من تحديد ما يجب أن نضمه لهذا الاستنزاف الذى يشمل فى أوسع صورة قيمة تجارة الشركة مع الهند التى كانت من جانب واحد فقط، وقيمة التجارة الخاصة لمديرى الشركة. وعلى

الرغم من الخلاف المتواصل بين الأكاديميين فى العصر الحديث حول تلك القضية، فإن تقديراتهم لا تختلف كثيرا عن ١,٢ مليون جنيه إسترلينى فى العام التى قدرها بيرك فى عام ١٧٨٣. وفى ستينيات القرن العشرين، توصل البروفسور ن. ك. سينها إلى رقم أعلى وهو ١,٦ مليون جنيه إسترلينى فى المتوسط ما بين عامى ١٧٥٧ و١٧٨٠. أما راجات دتا، فقد قلل مؤخرا من قيمة الاستنزاف ليصل إلى مليون جنيه إسترلينى فى الفترة ما بين معركة بلاسى وعام ١٧٩٤[٨]. إلا أنه من المحتمل أن تكون تلك الأرقام أقل بكثير من الحقيقة؛ حيث إنها لا تضم القيمة الكبيرة التى حصلت عليها الشركة من وراء وضعها الاحتكارى الذى مكنها من دفع أسعار أقل من أسعار السوق بالنسبة لسلع مثل المنسوجات والأفيون، وما نتج عن ذلك من الأموال التى استخدمت فى دعم تجارة الشركة مع الصين. وبطبيعة الحال تغيرت طبيعة هذا الاستنزاف تغيرا جذريا فى القرن التاسع عشر عندما توقفت الشركة عن ممارسة التجارة. وكتب مونتجمرى مارتن فى عام ١٨٣٨ يقول إن متوسط الأموال المنقولة خلال الثلاثين عاما التى سبقت ذلك كانت قد بلغت حوالى ٣ ملايين جنيه إسترلينى سنويًا؛ ووفقا لحساباته فإن هذا المبلغ يعادل ٧٢٣ مليون و٩٩٧ ألف و٩١٧ جنيهًا بنسبة ١٢٪ فائدة مركبة[٩]. ووفقا للقوة الشرائية فى القرن الحادى والعشرين، فإن هذا المبلغ يعادل أكثر من ٤٠ مليار جنيه إسترلينى[١٠].

لكن القضية الأهم هى تأثير تلك التدفقات من الأموال على نهوض بريطانيا وتدهور الهند وبعدها الصين. لقد تحدث معاصرو الشركة عن هذا الأمر بوضوح. ففى عام ١٧٧٢، كتب ألكسندر داو يقول: «يمكن إرجاع بداية هذا التدهور إلى يوم وقعت البنغال تحت سيطرة الأجانب»[١١]. وفى بريطانيا، يشتد الجدل حول العلاقة بين غزو الشركة للهند وتمويل الثورة الصناعية. ففى نهاية القرن التاسع عشر، كتب بروكس آدمز(*) يقول إن التزامن بين تدفق الأسلاب إلى بريطانيا من الهند وانتشار تقنيات صناعية جديدة كان تزامنا لافتا للنظر.

(*) بروكس آدمز (١٨٤٨ ـ ١٩٢٩) مؤرخ أمريكى ناقد للاشتراكية، وكان يؤمن بأن الإمبراطوريات الاقتصادية تظهر وتنهار فى دوائر يمكن التنبؤ بها ـ (المترجم).

ويقول آدمز إنه لولا الموارد التى توفرت عن طريق استنزاف الهند، لما عملت ماكينات الغزل ولا المحرك البخارى الذى اخترعه واطس. ويخلُص آدمز إلى أنه **«لم يحدث منذ بدء الخليقة أن حقق أى نوع من الاستثمار الأرباح التى حصدتها الشركة عن طريق نهب موارد الهند»**(*)[١٢]. وقد استغل مناصرو القومية فى الهند النتائج التى توصل إليها آدمز على نطاق واسع فى إطار النضال من أجل الاستقلال. إلا أن [بعض] المؤرخين الهنود المحدثين كانوا أكثر حذرا؛ حيث يرون مثلا أنه «من المستبعد أن تكون تلك الثروات الخاصة ذات أهمية تذكر فى تمويل الثورة الصناعية»[١٣].

إلا أننا نحتاج إلى تحليل أكثر دقة حتى نصل إلى الحقيقة. تكمن أهمية هذا الاستنزاف فى تأثيره على ما يتعلق به من أنماط الاستهلاك وتكوين رأس المال. ففى الهند، نجد أن الاستنزاف أدى إلى خفض معدل الاستهلاك وأعاد توجيه مسار معدل المدخرات الذى كان ضئيلا أصلا، ولكنه أيضا مكن بريطانيا من الإنفاق بمعدل يزيد عما توفره مواردها، ومكنها من الاستهلاك، والتجارة، والاستثمار بمعدل أكبر بكثير مما يسمح به اقتصادها الداخلى. إلا أن السر الأكبر وراء هذا الاستنزاف لا يكمن فقط فى قدرته على توفير الأموال اللازمة لمئات قليلة من أثرياء الشركة للعيش فى بذخ، وإنما يكمن أيضا فى قدرته على توفير السلع اللازمة لتجارة إعادة التصدير واسعة النطاق للسلع الآسيوية إلى أوروبا وأمريكا وغيرها. وبحلول عام ١٧٧٠، كانت قيمة فائض الواردات من جانب واحد إلى آسيا قد بلغت بالفعل ١,٤ مليون جنيه إسترلينى، ثم ازدادت بسرعة لتصل إلى ٤,٨ مليون فى عام ١٨٠٠. إلا أن تلك الإحصائية الساذجة تخفى الأهمية الحقيقية للتغير. ووفقا للتحليل الذى قام به أوتسا باتنيك نجد أن استنزاف آسيا تزايد كجزء من إجمالى الإنتاج المحلى فى بريطانيا من ١,٧٪ فى عام ١٧٧٠ الى ٣,٥٪ فى عام ١٨٠٠[١٤]. **ويمكن أن نقول بصورة حاسمة أنه منذ عام ١٨٠٠ فصاعدا، بدأ استنزاف موارد آسيا يماثل العملية الضخمة لكسب**

(*) بالطبع هناك بين المؤرخين الهنود المحدثين مستغربون، كما نشاهد المستغربين فى المجالات الإعلامية والحكومية والأكاديمية المصرية والعربية ـ (المترجم).

الثروة، التى قامت بها بريطانيا خلال تاريخها من خلال مزارع السكر فى جزر الهند الغربية التى كانت تعتمد على تشغيل العبيد. وكان مجموع الفائض فى عام ١٨٠١ يعادل أكثر من ٨٦ ٪ من إجمالى رأس المال المكون من المدخرات المحلية فى بريطانيا[١٥].

ويرى جواهرلال نهرو(*) أن أقوى مؤشر على الأذى الذى أصاب الهند بسبب التأثير المشترك للشركة والحكم البريطانى هو أن «تلك الأجزاء من الهند التى ظلت أطول من غيرها تحت الحكم البريطانى هى الأفقر حتى يومنا هذا»، واختص بالذكر البنغال وبيهار وأوريسا[١٦]. والأهم من ذلك هو أن التقديرات التى أجراها الخبراء تشير إلى أن مستويات دخل الفرد فى الهند ـ والتى كانت تتضاءل أصلا ـ انخفضت من ٥٤٠ دولارًا فى العام الذى حدثت فيه معركة بلاسى إلى ٥٢٠ دولارًا عند اندلاع الثورة العظيمة فى عام ١٨٥٧. وخلال الفترة نفسها، قفز معدل دخل الفرد فى بريطانيا من ١٤٢٤ دولارًا إلى ٢٧١٧ دولارًا[١٧].

مساءلة الشركة قانونيا

إن الشركات لا تصحح أخطاءها بنفسها، وهو الأمر الذى لاحظه إدموند بيرك بصفة مباشرة. فلا يوجد فى هيكلها ما يدعو إلى وقف الزيادة فى توسع الأسواق، أو يبتعد عن التدخلات السياسية التى تتلاعب بالأسواق لمصلحة تلك الشركات. ولذلك فان هناك حاجة ملحة لوجود آليات خارجية لمحاسبة الشركات على سوء تصرفها، وينطبق ذلك على عصر بيرك، وعصرنا. ولكن عندما كُشف اللثام عن نظام الرشاوى واسع النطاق الذى كانت تديره الشركة، وحاول البرلمان توجيه الاتهام بالتقصير والخيانة لرئيس مجلس الملك، لم يكن من

(*) جواهرلال نهرو (١٨٨٩ ـ ١٩٦٤) زعيم سياسى بارز فى حزب المؤتمر، وشخصية محورية فى حركة الاستقلال الهندية، أصبح أول رئيس وزراء، وظل فى المنصب حتى وفاته (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤)، ثم أصبحت ابنته إنديرا غاندى رئيسة وزراء بعد وفاته بسنتين ـ (المترجم).

الملك سوى أن قام بحل البرلمان. وعندما عُرضت جرائم كلايف «السوداء» على مجلس العموم بعد مرور ٧٠ عاما، قام المجلس بموازنة جرائمه مع الدور الذى لعبه فى توسيع الإمبراطورية، ولم يُوجه له اللوم. وعندما لجأ بيرك إلى آلية توجيه الاتهام بالتقصير والخيانة مرة أخرى لمحاسبة هاستينجس على أعماله فى البنغال، قام مجلس اللوردات بتبرئة ساحته.

كان للشركة مجموعة من القواعد والعقود لتوجيه مسلك موظفيها. ونجحت الشركة بعد الفساد الذى كان قائما فى تسعينيات القرن السابع عشر فى وضع معايير أخلاقية مقبولة للسلوكيات. إلا أن هذه الضوابط انهارت تماما وسط جنون الجشع عندما هبطت على الشركة الأرباح السريعة من ممتلكاتها فى الهند. ولم يكن الحظر الذى فُرض على تلقى الرشاوى فى عام ١٧٦٤ كافيا أبدا، بل كان قد فات أوانه أيضا. وحاول لورانس سوليفان كبح الشطط الذى كان يميز حب المغامرة عند كلايف. إلا أنه فى السبعينيات من القرن الثامن عشر، كان سوليفان فى حاجة ماسة إلى المال، فأرسل ابنه ستيفن عن طيب خاطر إلى البنغال ليعود بنصيب العائلة من الثروة من تجارة الأفيون والعقود التجارية. لقد حذر آدم سميث من أن سلطة الاحتكار لا تدمر السوق فقط، وإنما تفتح الباب على مصراعيه لإهمال المديرين. إن الأعمال التى كانت تمارسها الشركة لم تتسبب فقط فى خسائر اقتصادية للمستهلكين فى بريطانيا والمنتجين فى الهند، بل تسببت أيضا فى تفكك المجتمع وتدمير العمل العام. ولا تزال المجاعة التى ضربت البنغال فى عام ١٧٧٠ بارزة على مر العصور لتذكرنا بعنف بعواقب إهمال الشركات. وبعد أكثر من مائة عام على هذا الحدث، اضطر جورج تشيزنى إلى الاعتراف فى كتاباته فى عام ١٨٧٧ بأن مجاعة البنغال قد تسببت فى «خراب . . . لم تنته آثاره بعد»، وقد كان جورج موظفا مدنيا فى وزارة شئون الهند فى لندن[١٨].

كانت الطريقة الوحيدة أمام بيرك للتغلب على إفلات الشركة من العقوبة هو إعادة صياغة مرسوم تأسيسها بحيث تصبح مرة أخرى عرضة للمساءلة القانونية. وفى ديسمبر من عام ١٧٨٣، وقف بيرك أمام البرلمان مدافعا عن مشروع قانون

الهند الذى قام بتقديمه، وأوضح أثناء حديثه الفرق بين الحقوق السياسية والحقوق التجارية. وقال بيرك: إن «الميثاق العظيم ـ Magna Charta، هو ميثاق يهدف إلى تقييد السلطة وإنهاء الاحتكار. أما مرسوم تأسيس شركة الهند الشرقية هو ميثاق لوضع نظام احتكار وإنشاء السلطة. وكان بيرك يعتقد أن لديه حجة قوية تجعل الشركة ومديريها يُساءلون على أعمالهم: «إنهم مسئولون ـ هيئتهم كشركة وهم أنفسهم كأفراد ـ هم وأتباعهم أمام العدالة السامية فى تلك المملكة». وكان بيرك يرى أن قرار منح ترخيص لأى شركة يحمل فى طياته واجبات على الشركة؛ حيث إن «هذه الأمة لم تمنح قط السلطة لأحد دون أن تفرض عليه قدرا مساويا من المسئولية»[١٩]. إلا أن بلاغة بيرك المفعمة بالحماس لم تكن كافية لجعل تلك المبادئ ـ مبادئ قانون الفطرة ـ تتغلب على المصالح المكتسبة بالقانون واعتزاز البريطانيين بإمبراطوريتهم، وهما سمتان سيطرتا على بريطانيا فى القرن الثامن عشر.

وظلت الدول لقرون تحاول تحقيق المطامع الاستعمارية لملوكها وتتجاهل مصالحها ومصالح الشعوب الأخرى. لقد كفل الإصلاح والثورات الدساتير التى تُلزم معظم الدول فى الداخل والقانون الدولى الذى يلزمها فى الخارج، وأن تكون مهمتها هى دعم المصلحة العامة الأوسع نطاقا فى المجتمع الدولى. وعندما تنتهج الدول نهجا استعماريا وتبحث عن مصالحها الخاصة بغض النظر عن مصالح الآخرين، يدمر هذا المنهاج المعايير السلوكية المعترف بها. إن الإحساس القوى بأن المعايير الثابتة للقانون والأخلاق قد انتُهكت، كان مصدر الجانب الأكبر من ذلك الحماس الذى تميزت به المعارضة الدولية للغزو البريطانى الأمريكى للعراق فى عام ٢٠٠٣.

ومن العجيب إلى حد ما أن عملية التحول الديمقراطى ضلت الطريق إلى بوابات مؤسسات الأعمال. يجب أن تعود المؤسسات الضخمة لتعمل فى توافق مع بقية المجتمع، تماما كما أُخضعت الدولة عن طريق الديمقراطية والقانون. ويقول مارجورى كيلى ـ الذى يكتب عن أخلاقيات الأعمال التجارية: «لم يكن

من الضرورى طرد الحكومة للتخلص من الملكية؛ فقد قمنا بدلا من ذلك بتغيير أسس السيادة التى قامت عليها الحكومة»[٢٠]. ونجد فى تاريخ الشركة بصيصا من الأمل فيما يتعلق بهذا الأمر؛ حيث نجد بعض المبادئ التى يمكن تطبيقها فى العصر الحالى، وأخص بالذكر التحليل الذى قام به سميث لمشكلة السلطة عند الشركة ونزعاتها الاحتكارية، وكذلك الأمر الذى أدركه بيرك مرتين، وهو أن الناس جميعا مهما تكن ثقافتهم لهم حقوق متساوية للحصول على العدالة، وأن الشركات الضخمة مؤسسات عامة تخضع للمساءلة أمام البرلمان.

زرع الجين الأخلاقى

نتعلم من كل من النظريات والتجربة العملية أن الشروط التى يمكن للشركات الكبيرة وفقا لها أن تساهم فى سعادة البشر هى شروط واضحة ومحددة. فيجب أولا وقبل أى شىء، تقييد قوتها فى السوق ونفوذها السياسى. فإذا زادت قوتها فى السوق أكثر من اللازم، فسوف تحجر على حق الاختيار وتستغل موقعها باستمرار لتقليل الفرص المتاحة أمام الآخرين، وتبتز الموردين والمستهلكين. وفى حال تحول الشركة الضخمة إلى قوة سياسية كبيرة، يصير فى مقدورها التلاعب باللوائح حتى تحصل بطريقة غير عادلة على إعانة من الحكومة، أو حماية. ثانيا، يجب وضع قواعد صارمة تكفل عدم قيام المديرين والمستثمرين باستخدام الشركة كأداة لتحقيق مصالحهم قصيرة الأمد على حساب الآخرين. وأخيرا، يجب أن تُقام أنظمة قضائية شفافة ولها سلطة فرض أحكامها حتى تكون قادرة على مساءلة الشركة على الضرر الذى سببته للمجتمع والبيئة. لا بد من تسهيل استخدام الحلول القضائية ذات الإجراءات الفعالة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الأفراد والمؤسسات.

إذا كنا نريد إطلاق الطاقات الإبداعية للأعمال التجارية، فيجب إعادة ترسيخ مبدأ الثقة بين الشركة والمجتمع. والقضية هى كيفية تحويل السلوك الأخلاقى إلى هيكل مؤسسى. وقد انصب اهتمام مؤيدى إصلاح الشركات بصفة عامة على

وضع لوائح لحل قضايا معينة، مثل أمان مكان العمل، وتكافؤ الفرص، أو الحفاظ على البيئة. ويرى آخرون أن تملك الدولة هو الحل أمام سوء استخدام الشركات الضخمة للسلطة، ولكن تلك العملية تتم الآن فى جميع أنحاء العالم بطريقة عكسية من خلال الخصخصة. ولم يغير قانون الشركات شيئا فى السعى الفطرى لتحقيق المصالح الشخصية للشركات وأفرادها، وهو أساس النموذج الأمريكى والبريطانى من الشركات. إن رجال السياسة لم يقوموا فقط بزيادة الحقوق القانونية للشركات الحديثة، بل تعمدوا أيضا حرمان الدولة من سلطتها التى توازن سلطة تلك الشركات، كما لو كانت السلطة المهيبة التى تمتلكها الشركات الضخمة قد بهرتهم. ونجد من نواح كثيرة أن الاقتصاد العالمى يمر حاليا بأسوأ هاتين المرحلتين وهى إزالة القيود الحكومية على النشاط الاقتصادى، دون وضع قيود تعويضية على سلطة المؤسسات الكبرى.

وإننا لنجد أن مديرى الشركات فى كثير من الدول، مثل بريطانيا والهند، يرون أنهم ملتزمون فقط أمام مساهمى الشركة. وعلى الرغم من النوايا الحسنة للكثير من مديرى الشركات، فإن هذا الالتزام القانونى له تأثير مدمر إلى أقصى حد على اضطلاع الشركات بمسئولياتها الاجتماعية. ونجد فى معظم الحالات أن مصطلح مسئولية الشركات يتحول إلى اسم آخر للمصالح الشخصية (التنويرية)، وهى أن حسن معاملة العملاء، والمنظمين، والمجتمعات، يؤهل الشركة للعمل. وتنشأ المشاكل بطبيعة الحال عند تعارض مصالح الشركات ومصالح المجتمع. وعند ذلك تختفى مسئولية الشركات وتأتى مصالح مساهمى الشركة فى المقدمة. أيضا لا توجد قوانين ولا لوائح تكفل قيام مساهمى الشركة بإشباع رغبتهم فى الحصول على الأرباح فى إطار أكثر شمولا: إطار من احترام المصالح طويلة الأمد للشركة، أو احترام حقوق الآخرين. وكما يقول آدم سميث فإننا فى حاجة إلى إجراءات استثنائية لإضفاء المزيد من «النزاهة والثبات» على مسلك كلٍّ من المديرين والمستثمرين.

وتعد عملية إعادة التوازن بين حقوق الشركات وامتيازاتها من الأهمية بمكان بالنسبة لتلك الجهود، وذلك حتى لا تكون الحماية القائمة للشركات ذات

المسئولية المحدودة بمثابة حاجز يحمى مديرى الشركات ومستثمريها من تحمل مسئولية أفعالهم. ويرى أحد الرواد فى مجال الاستثمار المسئول اجتماعيا فى المملكة المتحدة أن الأمر فى غاية الوضوح: **«يعطى المجتمع الشركات امتياز المسؤولية المحدودة، ويجب أن يصاحب هذا الامتياز مسئوليات اجتماعية يتحملها من حصل عليه»**[٢١]. ولكى يحدث ذلك لا بد من تضمين قانون الشركات «ما يضمن استمرار النزعة الأخلاقية»، وأول تلك القواعد الأخلاقية هى «لا تضر» ولتحقيق ذلك فى عالم الشركات، لا بد أن يفرض القانون على مديرى الشركات التزاما بمراعاة شعور الآخرين وتلافى الإهمال، والذى يمكن أن يكفل ألا تتسبب أفعالهم فى الإضرار بالمجتمع أو البيئة. كذلك لا بد أن يكون هناك التزام مماثل على عاتق المستثمرين يكفل تلافى الأذى الناتج عن رغبتهم الملحة فى الحصول على العائدات المالية: احصل على الأرباح بأى وسيلة تريدها، لكن لا يكون ذلك أبدا على حساب الآخرين.

ويجرى حاليا اتخاذ خطوات بذلك الصدد؛ حيث يجرى الآن تحديث نظام قانون الشركات فى بريطانيا بعد سنوات من المشاورات، والنتيجة هى أن المديرين سيتوجب عليهم أن «يحترموا مصالح الموظفين» و «يراعوا آثار الشركة على المجتمع والبيئة» ويضع ذلك التزاما على عاتق المديرين «بالتفكير» وليس «التحرك». ووفقا لتحالف مسئولية المؤسسات - Corporate Responsibility» (CORE) الواسع النطاق، يحتاج القانون لمزيد من التحسينات حتى لا يكون الالتزام الوحيد على المديرين هو مراعاة التأثيرات السلبية على غيرهم من حاملى الأسهم، وإنما يكون عليهم أيضا التزام باتخاذ إجراءات لتقليل والتخلص من تلك الأعباء[٢٢]. والخطوة الأولى هى تأسيس متطلبات قانونية. فيجب على الشركات أن تراجع العمليات التى تقوم بها لتحديد مدى انصياعها للقوانين. ويمكن أن يكون هناك فترات انتقالية لتغيير الصناعات الضارة وتحويلها إلى صناعات تضيف قيمة حقيقية من خلال منتجاتها وعملياتها. ويجب فى النهاية أن يكون هناك عقوبات واضحة ورادعة تقابل تلك الالتزامات القانونية، وتشمل تلك العقوبات سحب رخصة الشركة فى حال سوء التصرف الجسيم. وكما قال بيرك منذ أكثر من مائتى عام مضت «إذا ثبت سوء التصرف، يفسخ العقد».

وهكذا تجرى عملية إعادة تشكيل لقوى التغيير الداخلية للشركات لتماثل التزاماتها الاجتماعية، وذلك عن طريق هذا التعديل البسيط ـ والعميق فى الوقت نفسه ـ فى الشفرة الوراثية للشركات. أيضا سيعى حاملو الأسهم النتائج الأعم لاستثماراتهم ويحفزون البحث عن شركات تنتهج منهاجا إيجابيا لتقليل آثارها الضارة على الآخرين. ولن تكون المؤسسات الكبرى فقط عرضة للمساءلة، ولكن أيضا رأس المال نفسه.

خفض عمالة (Downsizing) المؤسسات[٢٣]

كان حجم الشركة يزيد من تعقيد مشكلة أساسية وهى السلوك، فعندما كانت شركة الهند الشرقية صغيرة الحجم، كان الضرر الذى يمكن أن تسببه مقيداً إلى حد ما. وعندما زاد حجمها وسيطرت على أسواق وأقاليم بأكملها، ازداد احتمال الضرر الذى يمكن أن تسببه زيادة كبيرة بالتوازى مع زيادة حجمها. لكن من النادر أن تحصل المؤسسات الكبرى فى القرن الحادى والعشرين على عقود الاحتكار المرخصة التى حصلت عليها شركة الهند الشرقية وبذلت قصارى الجهد للحفاظ عليها. إلا أنه لا شك فى أن اهتمام المؤسسات الكبرى بـ «توسيع السوق وتضييق حيز المنافسة» فى آن واحد ـ وهو ما لاحظه سميث ـ لا يزال سائدا. ومن المحزن أن عملية إلغاء اللوائح والقوانين فى العالم لم تصاحبها عملية حازمة لمنع الاحتكار ووضع سياسات تنافسية؛ وهكذا تزايدت التكتلات فى الأسواق الهامة لتصل إلى مستويات مدمرة اقتصاديا وخطرة سياسيا. ونجد حاليًا أن مستثمرى المؤسسات الكبرى يؤيدون اتجاها إلى الاحتكار؛ حيث يفضلون الشركات التى تفرض «حواجز منيعة على التجارة» ولها «سلطة واسعة لتحدى الأسعار»؛ حيث أن هاتين الميزتين ستدران أرباحا وفيرة على حاملى الأسهم.

تستثمر الشركات أموالها فى قطاع وراء قطاع ـ الأعمال المصرفية، والطاقة، وصناعة الأغذية، والبيع بالتجزئة، ووسائل الإعلام والاتصالات ـ بحثا لا يكل ولا يمل عن الربح، ويدفع ذلك البحث الشركات إلى إنهاء المنافسة عن طريق عمليات الاندماج وصفقات الشراء. وتعد صناعة الإعلام فى العالم مثالا على

ذلك. ففى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، كانت هناك خمسون شركة تسيطر على السوق الأمريكى، ومع انتهاء الألفية كان هذا العدد قد هبط إلى أقل من عشر شركات. وأعلن الرئيس التشيكى فاكلاف هافل أثناء الحديث الذى ألقاه بمناسبة اليوم العالمى لحرية الصحافة فى عام ٢٠٠٢: «بعد خمسين عاما من يومنا هذا، قد تصبح العولمة أكبر خطر يواجه حرية التعبير»[٢٤]. وساهمت الخصخصة وإلغاء اللوائح والقوانين على نحو غير سوى فى إذكاء تلك النزعة. وقد انتهت دراسة حديثة عن قطاع الطاقة فى أوروبا إلى أن «تكتل الأسواق فى مجال توليد الطاقة لا بد من النظر إليه على أنه يهدد بالخطر أسواق الطاقة المستدامة، والعادلة، والتنافسية»[٢٥]. لقد احتكرت شركة الهند الشرقية إنتاج المنسوجات فى الهند بهدف خفض أسعار المنتجين بالقوة وفرض المزيد من السيطرة، وبالمثل ازداد على نحو شديد تكتل الكثير من المجموعات الكبيرة التى تتعامل فى السلع فى يومنا هذا، وهى بذلك تمارس ضغطا قويا لتقليل أسعار البضائع التى تصدرها الدول النامية. فنجد على سبيل المثال أن ثلاث شركات تسيطر على ٤٥٪ من مجموع عمليات تحميص البن فى العالم، وتسيطر أربع شركات على ٤٠٪ من عمليات طحن أوراق نبات الكولا[٢٦]. كما قل التنوع فى تجارة البيع بالتجزئة فى العالم بشكل كبير فى السنوات الأخيرة؛ حيث تسيطر ثلاثون شركة من المؤسسات الكبرى على حوالى ثلث مبيعات البقالة ككل. ويفسر هذا التكتل فى تجارة التجزئة عدم نجاح الجولات المتتالية لتحرير التجارة فى تحقيق رخاء أفضل للشعوب الفقيرة. وفى بدايات عام ٢٠٠٤، قدم جين زيجلر(*) تقريرا إلى مفوضية حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة جاء فيه إن «أسواق السلع العالمية تقع على نحو متزايد تحت سيطرة عدد قليل من الشركات العالمية الكبيرة عابرة القارات، التى تملك القدرة على خفض أسعار المنتجين ورفع أسعار المستهلكين، وبذلك ترفع هامش أرباحها»[٢٧]. إن عملية الاستنزاف الضخمة التى حدثت من قبل تتكرر مرة أخرى؛ حيث تقوم الأسواق العملاقة باستغلال قوتها «لاستنزاف ثروة المجتمعات الزراعية والمنتجين الصغار المهمشين»[٢٨]. وتمثل القوة التى

(*) جين زيجلر من مواليد ١٩٣٤، أستاذ علم الاجتماع فى جامعة جنيف وجامعة السوربون، وكان يشغل منصب مقرر الأمم المتحدة الخاص بحق الغذاء من عام ٢٠٠٠ وحتى أبريل من ٢٠٠٨ ـ (المترجم).

تمتلكها الشركات مشكلة اقتصادية وكذلك سياسية؛ وهو الأمر الذى أظهرته شركة الهند الشرقية فى علاقاتها مع الدول الأوروبية والآسيوية.

إن شركة الهند الشرقية تلقى بظلالها على عملية العولمة ـ التى يدعى الكثير من مؤيديها أنها جديدة على عالمنا- سواء كان السبب فى غياب العدالة فى التطور تجاه تحقيق المصالح التجارية هو اتفاقيات التجارة أو عمليات التخفيض المتتالية فى قيمة الضرائب المفروضة على المؤسسات الكبرى، وهى نسبة وصلت فى الولايات المتحدة إلى النصف منذ الخمسينيات من القرن العشرين[٢٩].

ومن المفترض أن القوانين الخاصة بمنع الاحتكار ـ وكذلك السياسات الاقتصادية ـ وضعت لمواجهة هذه الأخطار المحيقة بتنوع الأسواق. إلا أن تلك القوانين والسياسات فشلت فشلا ذريعًا فى «أن يكون لها علاقة تذكر بتكتل النشاط الاقتصادى»[٣٠]. وعلى الرغم من أن قيام عدد قليل من الشركات الهامة بفرض هيمنتها على الأسواق (احتكار القلة) يعد خرقا لمبادئ النظرية الكلاسيكية المحدثة (neo - classical theory)، فإن الواقع يقول إن العالم يتقبل ذلك الأمر بشكل متزايد. وفى سبعينيات القرن العشرين، أعلن جون كينيث جالبريث(*) فى كتاباته وهو يشعر بنوع من الإحباط بأن«الملك كانوت Canute» (أحد الملوك المؤسسين لإنجلترا) ينظر من عل إلى هؤلاء الذين يضعون قوانين منع الاحتكار الخاصة بنا، بعين من التفهم والعطف»[٣١]. ومنذ ذلك الحين، كانت ٣٠ عاما من الخصخصة وإزالة اللوائح والقوانين وتحرير التجارة كفيلة بتدمير الكثير من هذه المكتسبات القليلة، وإيجاد تجمعات عالمية جديدة تحل محل الشركات القومية التى كانت موجودة فى العصور السابقة. والنتيجة هى أزمة فى السيطرة تتطلب منهاجا مؤثرا للتعامل مع قوانين منع الاحتكار فى العالم كما فعل المصلحون المُلهمون فى القرن الماضى. ولا يعد هذا المنهاج العالمى تجاه منع الاحتكار أمرا ملحا من الناحية الاقتصادية فقط، وإنما يجعل من المحتمل قيام تحالف قوى جديد

(*) جون كينيث جالبريث (١٩٠٨ ـ ٢٠٠٦) عالم اقتصاد أمريكى كندى ليبرالى بارز، له مؤلفات اقتصادية هامة، وتولى مناصب علمية وسياسية عديدة ـ (المترجم).

بين مؤيدى الأسواق المفتوحة، وهؤلاء الذين يسعون وراء كبح القدرات التى تمتلكها المؤسسات الكبرى.

ووفقا لرؤية آدم سميث الاقتصادية، لم تكن المؤسسات الاحتكارية الضخمة سوى «المؤسسات المزعجة بمعنى الكلمة»، ويجب التدخل فى الحال لعكس عملية تكتل الشركات الضخمة. ويجب القيام بعمليات تحقيق عالمية حول إجراءات منع الاحتكار؛ وذلك لإعادة التوازن للمجموعات السلعية شديدة التركيز ـ على سبيل المثال ـ والتى تعتمد عليها الدول النامية. ويمكن أن تؤدى هذه التحقيقات إلى إصدار الأمر الرسمى اللازم لتشكيل سلطة عالمية تتحكم فى المنافسة، ويكون مهمتها كسر الاتحاديات الاحتكارية وتجمعات قوى الشركات التى تتسبب فى أضرار بالغة. ومن المهم أن تكون تلك السلطة مستقلة عن منظمة التجارة العالمية. ويجب بالإضافة لذلك تشديد الإجراءات القومية، أولا عن طريق تطبيق مبدأ «التوقف التام» لمنع أى عمليات أخرى من عمليات تكتل المؤسسات الضخمة، وثانيا تطبيق مبدأ «العملية العكسية» لفتح الأسواق عنوة حتى يزداد التنوع الاقتصادى ثانية.

قانون رافاييل

إن عدم قيام سلطة عالمية تحكم المنافسة، بكل تأكيد، هو فجوة واسعة فى بنية الحكم العالمى، لكن تلك السلطة ليست هى الشىء الوحيد الغائب؛ فالمساءلة القانونية تعد عنصرا أساسيا فى أى نظام عالمى فعال، وهو ما اتضح من النضال الذى خاضه بيرك لمنع هاستينجس وغيره من الإفلات من العقاب. وكانت حقوق الإنسان وقتها، والآن، حقوقا عالمية تخضع لحكم القانون، على الرغم من الدعوات التى كانت تخدم بعض المصالح، والتى كانت تهدف إلى الاعتراف بوجود ظروف خاصة أو «مبادئ أخلاقية تعتمد على الموقع الجغرافى» إلا أنه كان من النادر فى عصر التنوير تحقيق انتصارات قانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان، وللأسف هذا هو الحال فى يومنا هذا أيضا. ويتضح لنا من النصر

الساحق الذى حققه جورج كوجامول، وجوهانس رافاييل عندما تمكنا من الحصول على تعويضات من حاكم البنغال هارى فيريلست التابع للشركة، إن القانون البريطانى قد أسس منذ أمد بعيد مبدأ المساءلة عن أحداث خارج حدود الدولة.

وبقيت من هذا العهد وسيلة تستخدم اليوم لتمكين ضحايا سوء تصرف المؤسسات الكبرى من المطالبة بالتعويض المدنى. ففى عام ١٧٨٩، أصدرت الجمهورية الأمريكية الجديدة قانون حق الأجانب فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار Alien Tort Claims Act (ATCA) للسماح للأجانب برفع قضايا فى المحاكم الأمريكية ضد عمليات انتهاك القانون الدولى[٣٢]. وعلى الرغم من أن هذا القانون كان قد وضع أساسا لمحاربة القرصنة وما تسببه من بلاء، قام الخبراء القانونيون فى أواخر السبعينيات من القرن العشرين بإحياء هذا القانون واستخدامه فى مقاضاة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان فى العالم فى المحاكم الأمريكية. **وفى عام ١٩٧٩، تمكنت دوللى فيلارتيجا من الحصول على حكم تاريخى فى مدينة نيويورك ضد مفتش الشرطة الذى أشرف على تعذيب أخيها حتى قتله فى بلدها الأم باراجواى.** وقال القاضى إيرفين كوفمان وهو يستعرض القضية فى النهاية لإصدار الحكم: «لقد أصبح من يقوم بتعذيب الآخرين ـ شأنه شان القرصان وتاجر العبيد فى الماضى ـ «عدوا للبشرية ـ hostis humanis generis». وعقب ذلك تم توجيه الاتهام إلى فيرديناند ماكروز ـ ديكتاتور الفيلبين السابق ـ ورادوفان كرادزيتش ـ رئيس جمهورية صربيا الانفصالية فى البوسنة ـ وذلك وفقا لقانون ATCA. وتم التوسع فى استخدام هذا القانون منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين لمواجهة جرائم انتهاك حقوق الإنسان فى الدول النامية، والتى اشتركت فيها الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات الكبرى. وقام بعض الأفراد والمجتمعات برفع حوالى ٢٤ قضية فى المحاكم الأمريكية بدعوى حدوث عمليات قتل وتعذيب واعتقال تعسفى وممارسة أعمال السُخرة فى الكثير من الأماكن بدءا بشركات شيفرون، وشل فى نيجيريا، إلى إيكسون وفريبورت فى إندونيسيا، ويونوكال فى بورما.

وكما واجه كوجامول ورافاييل عقبات فى طريق العدالة، خاض ضحايا اليوم نضالاً عسيراً حتى يحصلوا على الاعتراف رسميا بهم فى المحاكم. وتم رفض حوالى نصف القضايا التى رفعت على المؤسسات الكبرى، بموجب لقانون ATCA. ولكن فى شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤، تحقق تقدم كبير عندما تم الاتفاق مع ١٥ من المدعيين البورميين على تسوية قضية يونوكال خارج المحكمة، وكانت تلك القضية قد رُفعت بناء على قانون ATCA واستمرت فى المحاكم لمدة ثمانى سنوات. **وجاء فى الدعوة القضائية أن شركة يونوكال للطاقة التى يقع مقرها الرئيسى فى كاليفورنيا، قد شاركت فى جرائم فرض العمل بالسخرة والاغتصاب والقتل التى ارتكبها الجيش البورمى خلال إنشاء خط يادانا للغاز الطبيعى الذى يمتد من بورما إلى تايلاند.** وعلى الرغم من التسوية النهائية لقضية يونوكال كانت بعيدة عن القضاء، فقد كانت هناك بالفعل سوابق قضائية قوية توضح أنه يمكن رفع قضايا تعويضات مدنية فى الولايات المتحدة على المؤسسات الكبرى لقيامها بمساعدة أنظمة الحكم الظالمة فى الخارج على انتهاك حقوق الإنسان، أو تحريض تلك الأنظمة على ذلك[٣٣]. إلا أن قضية يونوكال تؤكد أيضا على محدودية الآليات التى يمتلكها المجتمع الدولى حاليا لمساءلة الشركات. كما أن قانون ATCA يشمل فقط القانون المدنى ويتغاضى عن الحاجة المستمرة لعمل محاكمات جنائية للانتهاكات التى تقوم بها المؤسسات الكبرى، وهو نفس ما حدث فى لندن فى السبعينيات من القرن الثامن عشر عندما لم يحصل الأرمينيون سوى على تعويضات مالية عن الأعمال التى قام بها فيرليست. بل إن هذا النظام البسيط الذى يبعث على نوع من الراحة يتعرض للخطر بسبب إدارة بوش التى تسعى لإعفاء الشركات التجارية من أى تعويضات عن أفعالها فى الخارج.

وأمام تلك المحاولة الأخيرة لجعل المؤسسات الكبرى فوق القانون، نجد الحل فى قضية كوجامول، ورافاييل. فيجب توفير لأدوات العدالة طابع دولى تماما مثل الأعمال التجارية. ويجب أن تكون مسئولية المؤسسات الكبرى عن الأذى

الذى تتسبب فيه أفعالها مسئولية واضحة، كما يجب أن تكون العدالة متاحة. ويجب على جميع الدول ـ بما فى ذلك بريطانيا والهند ـ أن تكفل وجود حلول قضائية فعالة لتمكين الذين أضيروا بسبب المؤسسات الكبرى من رفع الدعاوى القضائية، سواء فى المكان الذى تم تسجيل الشركة فيه، أو فى محكمة دولية. إن تدخل القضاء للمعاقبة على سوء التصرف ـ مهما يكن مكانه ـ يعد احتمالا واقعيا، وسوف يكون ذلك بمثابة رادع قوى أمام المؤسسات يشجعها على القيام بأعمال مسئولة تمنع حدوث المشاكل فى المقام الأول.

كارما(*) الشركات

يتعرض نهرو فى الصفحات الأخيرة من كتابه *«اكتشاف الهند»* إلى العواقب التى نجمت عن قيام إنجلترا بالسيطرة على الهند لمدة ٢٠٠ عام، وذلك وفقا لقانون العلة والمعلول (السبب والنتيجة) الذى يؤمن به الهندوس، ويطلقون عليه اسم «الكارما». يقول نهرو فى كتابه الذى ألفه وهو فى زنزانته فى حصن أحمد ناجار فى عام ١٩٤٤: «بعد أن وقعنا فى شباك البريطانيين، انخرطنا فى نضال عقيم للتخلص من إرث الماضى والبدء من جديد على أسس مختلفة»[٣٤]. وكان الاستقلال بطبيعة الحال نقطة بداية ضرورية للتحرر، إلا أن هذه البداية كانت لا تزال فى حاجة إلى إجراءات أخرى للاستفادة من الدروس القاسية التى علمتنا إياها الإمبراطورية. كان إدوارد تومبسون(**) صديقا لنهرو ومؤيدا للاستقلال،

(*) يطلق لفظ كارما على الأفعال التى يقوم بها الكائن الحى، والعواقب الأخلاقية الناتجة عنها. إن أى عمل، خيرًا كان أو شرًا، وأيًا كان مصدره، فعل أو قول أو مجرد إعمال فكرة، لا بد أن تترتب عنه عواقب، ما دام قد نَتَج عن وعى وإدراك مسبوق، وتأخذ هذه العواقب شكل ثمار تنمو، وبمجرد أن تنضج تسقط على صاحبها، فيكون جزاءه إما الثواب أو العقاب. قد تطول أو تقصر المدة التى تتطلبها عملية نضوج الثمار (أو عواقب الأعمال)، غير أنها تتجاوز فى الأغلب فترة حياة الإنسان، فيتحتم على صاحبها الانبعاث مرة أخرى لينال الجزاء الذى يستحقه، فالكارما هى قانون الثواب والعقاب المزروع فى باطن الإنسان، وهى تأثير أعمال الإنسان فى حياته المستقبلية بعد الموت، التى قد تتجسد فى أى شكل ـ (المترجم).

(**) إدوارد تومبسون (١٩٢٤ ـ ١٩٩٣) مؤرخ وناشط اشتراكى بريطانى من دعاة السلام ـ (المترجم).

وكان يرى أن على إنجلترا أن تُكفر عن سيئاتها فى الهند، وبصفة خاصة عن الأعمال الوحشية التى تلت الثورة التى نشبت ما بين عامى ١٨٥٧ و١٨٥٨، إذا كانت تريد إقامة علاقات مزدهرة بينها وبين الهند[٣٥]. إلا أن تلك الخطوة كانت من قبيل الشطط فى ذلك الوقت. ولكن إذا ابتعدنا أكثر عن الأحداث؛ فمن الممكن القيام بعملية صادقة لتقدير العواقب الثقافية لما حدث حتى يتمكن كلا المجتمعين من «البدء من جديد».

وأول خطوات التكفير عن الذنوب هو الاعتراف بها، ويحتاج ذلك إلى الوضوح فى حالة شركة الهند الشرقية وغيرها من الشركات التاريخية. فيجب الكشف بوضوح عن ممارسات الشركة وتراثها والدين التاريخى الذى عليها. ويمكن أن تكون بقاياها المادية نقطة البداية لمنهاج نشط يهدف إلى المواجهة والتفسير. ولا يجب أن يقتصر ذلك على تساؤلات سطحية حول بقاء تمثال كلايف أمام مبنى وزارة الخارجية من عدمه، لكن لعله من الأفضل أن يحل محله تمثال للمفوض الصينى لين الذى كان يحارب تجارة الأفيون. والأهم من ذلك هى مسألة تحول ما بقى من الشركة إلى رموز حية للتجديد. فقصر بيلفيدير فى كلكُتا ـ الذى كان هاستينجس يسكن فيه، والذى جرت فيه المبارزة بينه وبين فرانسيس ـ أصبح اليوم مقرا لمكتبة الهند القومية. أما فى لندن فقد تحول قصر أحد مديرى الشركة السابقين إلى مؤسسة تعليمية إسلامية. ولعل أكثر ما يلفت النظر أن الكنيسة الصغيرة الخاصة بالشركة فى بوبلار بلندن تحولت الآن إلى مركز للجهود المجتمعية التى تهدف إلى التوفيق بين المجتمعات المحلية المختلفة فى منطقة دوكلاندز فى لندن.

كما نجد أمارات متزايدة تدل على اهتمام العامة بمحاسبة شركة الهند الشرقية تاريخيا. لقد بَدَأتُ فى السنوات الأخيرة فى التعاون مع مجموعة البيئة والفنون فى لندن «بلاتفورم ـ Platform» (المنبر) للعمل على برنامج من الأنشطة لكشف تاريخ شركة الهند الشرقية الذى يخفى علينا، وإقامة الصلة بينه وبين أنشطة المؤسسات الكبرى حاليا. وقامت بلاتفورم بتنظيم مجموعة من المسيرات حول موقع المقر الرئيسى للشركة ومخازنها وأحواض السفن الخاصة بها، وأدت هذه

المسيرات إلى مناقشات ومناظرات عامة واسعة النطاق. واعتمادا على هذا النجاح الذى حققته تلك المسيرات، بدأت تلك المجموعة فى مشروع تأسيس متحف يسمى «متحف المؤسسات الكبرى»، وسوف يكون هذا المتحف بمثابة نقطة التقاء للرأى العام حول تلك المؤسسات التى تعد أقوى المنظمات فى عصرنا[٣٦]. ويهدف هذا المتحف إلى التعليم والترفيه؛ وبهذا يمكن أن يضم معارض وأنشطة تعليمية وغيرها من الأنشطة التى تهدف إلى جذب انتباه العامة إلى دور المؤسسات الكبرى فى حياتهم ونقاط قوتها وضعفها. وسوف يتناول المتحف تاريخ المؤسسات ويقوم بتوضيح نقاط التشابه والاختلاف بين المؤسسات الحالية والشركات السابقة مثل شركة الهند الشرقية. وسيكون هناك توازن بين المصنوعات اليدوية المادية فى المتحف والوسائط الإلكترونية، كما سيعمل المتحف مع المنظمات المشابهة فى شكل شبكة حول العالم. ويمكن استضافة المتحف فى لندن فى أحد المخازن السابقة لشركة الهند الشرقية ـ على سبيل المثال ـ والموجودة فى منطقة كتلرز جاردنز، وكان جانب من هذه المخازن قد خصص للاستخدام العام كجزء من عملية التطوير فى عام ١٩٧٠. أما فى كلكُتا، فإن منزل كلايف السابق فى دم دم سيكون بمثابة موقع يحمل نفس القدر من الرمزية لإقامة مثل هذا المكان الذى يثير التأملات فى الهند.

تعطينا المتاحف الحالية صورة جزئية عن الشركة، ويجب إيجاد حل لتلك المشكلة. فهذه المتاحف لا تزال تحتفظ بمصنوعات يدوية، لكن تلك المصنوعات ترقد فى واجهات العرض دون أن تقول لنا شيئا عن الماضى. وفى نهاية عام ٢٠٠٤، استضاف متحف فيكتوريا وألبرت معرض «مواجهات ـ Encounters» الذى أكد على الحاجة إلى أساليب جديدة لتوضيح تاريخ الشركة. وتطرق المتحف إلى المبادلات التجارية والفنية بين أوروبا وآسيا خلال الثلاثمائة عام التى سبقت بداية القرن الثامن عشر، و فى المعرض ظهر هذا التفاعل على أنه كان يقوم بصفة عامة على المصلحة والإعجاب المشترك. لكن المعرض لم يحاول التطرق إلى الوقائع الإنسانية التى تختفى خلف المعروضات غالية الثمن، أو إلى طرق ممارسة التجارة، أو البضائع التى كان يتم تبادلها. فنجد، على سبيل المثال، رداء

سفليّا للنساء (تنورة أو جونلة) بسيطة فى المعرض تنتمى لعصر الكلاسيكية المحدثة، وكان يمكن لهذه القطعة أن تروى قصة مأساوية أكثر عمقا. كانت قد نُسجت من قماش الموصلين فى البنغال، فى دكا على الأرجح، وفى عام ١٨٠٠ تقريبا، وكانت تبدو من الوهلة الأولى تحفة جمالية. إلا أنه لم يكن هناك ما يشير إلى أن هذا الرداء كان ينتمى إلى جيل يحتضر، وصناعة على وشك الدمار بسبب التكنولوچيا الصناعية والحواجز الجمركية والحكم الاستعمارى لشركة الهند الشرقية. وبعد صناعة ذلك الرداء بثمانية عشر عاما فقط، قامت الشركة بإغلاق مصنعها فى دكا، وتوقفت عن استيراد قماش الموصلين الهندى. إن النظر إلى هذا الرداء وغيره من الأعمال اليدوية من وجهة نظر ثقافية فقط لن يكشف لنا عن الحقيقة بأكملها.

المستقبل المثمر

إذا كنا نريد تحقيق مستقبل أفضل، فيجب أن نتطرق إلى الدور الذى لعبته الشركة فى الماضى المشترك بين أوروبا وآسيا. يقول الكاتب بن أوكرى: «إن الشعوب فى الأغلب الأعم ما هى إلا حصيلة ما تشربته من حكايات تراثية. فإذا كذبوا على أنفسهم، فسوف يعانون من عواقب تلك الأكاذيب فى المستقبل. ولكن إذا كانت تلك الحكايات تكشف الحقائق؛ فسوف يحررون تاريخهم من أغلال الأكاذيب، ويحظون بمستقبل مثمر»[٣٧]. ولكى نحظى بهذا «المستقبل المثمر» يجب أن نضع شركة الهند الشرقية موضح الفحص فى القرن الحادى والعشرين.

إن قصة الشركة قصة مأساوية فى جوهرها، إنها قصة مؤسسة حققت ثروة عظيمة وضرراً شديداً أيضا، مؤسسة انهارت فى النهاية بسبب العيوب التى شابت تصميمها المؤسسى. تُعلمنا هذه القصة الكثير فى القرن الواحد والعشرين عن مخاطر منح الشركات سلطات مطلقة، وعن قدرة البشر التى لا تكل على النضال من أجل الحصول على العدالة. لقد آن أوان إجراء تقييم كامل للشركة،

حيث يتزايد الاهتمام بالصلة التى تربط الشركة بعالم اليوم. إن المواجهة الصادقة لجذور المؤسسات الضخمة فى العصر الحديث يمكن أن تجعل تاريخنا أكثر وضوحا، وتحفز على القيام بجهود متجددة لتحقيق الوحدة بين المؤسسات الكبرى والمصالح العامة الأوسع نطاقا منها.

إن معرفة قصة الشركة تجعل لزاما علينا أن نتذكر ما حدث ثم نتصرف وفقا لذلك. كان هذا بالضبط هو الدافع وراء ما قام به هؤلاء الأشخاص مثل إدموند بيرك الذى تبنى قضية العدالة فى القرن الثامن عشر دون أن يكون لديه أمل فى مكافأة شخصية أو حتى فى النجاح. وفى نهاية حياته، كتب بيرك خطابا لصديقه فرينش لورانس ـ الذى كان أيضا الوصى على حقوقه كمؤلف بعد موته ـ يخبره فيه عن تلك الأمور التى لا تزال ذات قيمة بالنسبة له خلال مشوار حياته الطويل فى السياسة والأدب. قال بيرك لصديقه إن كل ما يتعلق بحياته يجب أن يذهب فى طى النسيان، فيما عدا ما قام به لكى تنال الهند العدالة. أما اليوم فنحن نعرف بيرك على أنه ذلك الرجل المحافظ الذى دافع عن النظام الهرمى فى المجتمع خلال الثورة الفرنسية!. وعبر بيرك ـ وقد استشاط غضبا ثانية ـ عن إدانته لقيام شركة الهند الشرقية بتحويل علاقاتها مع الهند إلى «ما لا يزيد عن فرصة لإشباع أحط الأغراض وأحط الرغبات»، وظل بيرك يقول بوجود مساواة أخلاقية بين الشرق والغرب، على عكس ماكولاى الذى كان يحتقر بشدة كل ما هو آسيوى. إلا أن الشركة انتهكت هذه المساواة الأخلاقية عندما استحوذت على الهند، وقمعتها ظلمًا. ومن خلال ذلك، جلبت أوروبا على نفسها تدهورًا أخلاقيًا رهيبًا. لقد انتهى بيرك إلى أنه «لو حدث واستعادت أوروبا حضارتها، عندها ستظهر فائدة ما قام به» لقد دعا بيرك جيله والأجيال التى تلته إلى مواجهة الحقيقة الكاملة لشركة الهند الشرقية، وهو ينادى بأعلى صوته من القرن الثامن عشر قائلا: «تذكروا، تذكروا، تذكروا!»[٣٨].

* * *

Notes ـ الهوامش

المقدمة

1. Edmund Burke, Speech to Parliament, 1 December 1783.
2. Karl Marx, 'The British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 25 June 1853.

الفصل الأول

1. Edward Edwards, *Anecdotes of Painters*, quoted in William Foster, *Catalogue of Paintings, Statues etc. in the India Office*, London, 1921, p. 57.
2. Accounts differ whether the river god is the Thames or Ganges.
3. See Kees Zandvliet, *The Dutch Encounter with Asia, 1600–1650*, Amsterdam: Rijksmuseum, 2002.
4. Using the retail price index, 'In 2002, £2,500,000 from 1757 is worth £232,673,621 and £234,000 from 1757 is worth £21,778,251': see <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
5. Alexander Dow, *History of Hindostan*, 1773, quoted in Sushil Chaudhury, *The Prelude to Empire: Plassey Revolution of 1757*, New Delhi: Manohar, 2000, p. 18.
6. Ninth Report of the Select Committee, July 1783, in P.J. Marshall, ed., *Writings and Speeches of Edmund Burke*, V, Oxford: Clarendon Press, 1981, p. 232.
7. Adam Smith, *Inquiry into the Wealth of Nations*, book I, chap. VIII, New York: The Modern Library, 1994 [1776], p. 84.
8. 'To the Tradesmen and Mechanics of Pennsylvania', 4 December 1773.
9. Ninth Report, in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 226.
10. Lawrence Norfolk, *Lemprière's Dictionary*, London: Minerva, 1996.
11. John Keay, *The Honourable Company*, London: HarperCollins, 1993, p. 219.
12. James Noorthouck, *New History of London*, quoted in William Foster, *The East India House*, London, 1924, p. 133.
13. Quoted in Anthony Sampson, *Company Man: The Rise and Fall of Corporate Life*, London: HarperCollins, 1996, p. 21.
14. Olwen Campbell, *Thomas Love Peacock*, London: Arthur Barker, 1953, p. 54.
15. Prior to the construction of the new building, there was a plaque, which stated 'Site of East India House, 1726–1861'.
16. Romesh Chunder Dutt, *The Economic History of India under Early British Rule (1757–1837)*, London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1908, p. xii.
17. Jawaharlal Nehru, *The Discovery of India*, London: Meridian Books, 1946, p. 248.
18. Gurcharan Das, *India Unbound*, New Delhi: Penguin India, 2002.

19. Quoted in 'Enron's Abuse of Power', *Multinational Monitor*, vol. 18, no. 9, September 1997.
20. Arundhati Roy, *The Algebra of Infinite Justice*, London: Flamingo, 2002, p. 146.
21. Sandip Roy, 'Enron in India: the Giant's First Fall', Pacific News Service, 8 February 2002.
22. See *Rediff Business Special*, 26 May 2000 or *Tehelka*, 14 February 2004.
23. Sowmya Sundar and Suresh Krishnamurthy, 'Foreigners hold 30pc shares in nifty cos', *Business Line*, 28 March 2004.
24. Arvind Virmani, 'Economic Reforms: Policy and Institutions – Some Lessons from Indian Reforms', ICRIER, New Delhi, January 2004.
25. See the speech of Shri Shankar Roy Chowdhury on patent reform, Rajya Sabha debates, 23 March 2005.
26. Patrick Gillam and Mervyn Davies, Sponsor's Foreword in Antony Farrington, 'Trading Places', London: The British Library, 2002.
27. Rod Eddington, 'Only the world's favourite empires last', *Financial Times*, 14 July 2003.
28. See <www.theeastindicacompany.com> [visited 23/02/2001]
29. See <www.metrojayaonline.com>.
30. William Dalrymple, quoted in Archie Baron, *An Indian Affair*, London: Channel 4 Books, 2001, p. 110.
31. William Dalrymple, *White Mughals*, London: HarperCollins, 2003, p. 501.
32. See Baron, *An Indian Affair*.
33. See <http://www.thetruthabouttradingplaces.org.uk> [last referenced 24/06/02].
34. *Gentleman's Magazine*, March 1767, pp. 100–1.
35. *Gentleman's Magazine*, April 1767, p. 152.
36. Nehru, *The Discovery of India*, p. 266.
37. Richard Clarke, 'The Nabob' (1773), quoted in *Arenas of Asiatic Plunder*, Jack p. Greene, 2003, see <www.uga.edu/colonialseminar/AsiaticPlunders.pdf> [last referenced 24/10/2005].

الفصل الثانى

1. Quoted in Rozina Visram, *Asians in Britain: 400 Years of History*, London: Pluto Press, 2002, p. 19.
2. Thomas Babington Macaulay, *The History of England in the 18th Century* [1849], London: Folio Society, 1980, p. 183.
3. Kirti N. Chaudhuri, *The Trading World of Asia and the East India Company 1660–1760*, Cambridge: Cambridge University Press, 1978, p. 21.
4. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, London: Collins, 1982, p. 436.
5. See Ron Harris, *Institutional Innovations: Theories of the Firm and the Formation of the East India Company*, Berkeley Program in Law and Economics Working Paper no. 161, 2004, p. 49.
6. Philip Lawson, *The East India Company*, London: Longman, 1993, p. 21.

7. *Gentleman's Magazine*, July 1767, p. 348.
8. Thomas Friedman, *New York Times*, 28 March 1999.
9. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 13.
10. Quoted in Huw Bowen, *Revenue and Reform*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991, p. 39.
11. See Santhi Hejeebu, 'Contract Enforcement in the English East India Company', Cornell College, July 2004; also in *Journal of Economic History*, vol. 65, no. 2, 2005, pp. 1–27.
12. See Ann M. Carlos and Stephen Nicholas, 'Giants of an Earlier Capitalism: The Chartered Trading Companies as Modern Multinational corporations', *Business History Review*, vol. 62, no. 3, Autumn 1988.
13. Timothy Alborn, *Conceiving Companies*, London: Routledge, 1998, p. 2.
14. Adam Smith, *Inquiry into the Wealth of Nations*, book IV, chap. VIII, pp. 692–3.
15. Ibid., book IV, chap. III, p. 527.
16. George Miller, 'Everyday Low Wages', US House of Representatives, 16 February 2004.
17. Center for Community and Corporate Ethics, *Wal-Mart Watch Annual Report 2005*, <www.walmartwatch.com>
18. Frank Partnoy, *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted the Financial Markets*, London: Profile Books, 2004, p. 4.
19. William Bolts, *Considerations on Indian Affairs* [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998, pp. iv–v.
20. Amnesty International, *Clouds of Injustice – Bhopal disaster 20 years on*, London: Amnesty International Publications, 2004.
21. *Gentleman's Magazine*, April 1767, p. 152.
22. P.J. Marshall, *Problems of Empire: Britain and India 1757–1813*, London: George Allen & Unwin, 1968, p. 17.
23. Karl Marx, 'The Government of India', *New York Tribune*, 20 July 1853.

الفصل الثالث

1. Willke Jeeninga, *The East Indies House and St Jorishof*, Utrecht: Wanders Uitgevers, 1995.
2. Els M. Jacobs, *In Pursuit of Pepper and Tea: The Story of the Dutch East India Company*, Amsterdam: Netherlands Maritime Museum, 1991, p. 16.
3. Jeeninga, *The East Indies House*, p. 38.
4. David Landes, *The Wealth and Poverty of Nations*, London: Little, Brown and Company, 1998, p. 143.
5. Henry Hobhouse, *Seeds of Change: Six Plants that Transformed Mankind*, London: Papermac, 1999, p. xiii.
6. Holden Furber, 'Rival Empires of Trade 1600–1800', in *Maritime India*, New Delhi: Oxford University Press, 2004 [1976], p. 231.
7. Richard Hall, *Empires of the Monsoon*, London: HarperCollins, 1996, p. 172.
8. Hall, ibid., p. 190, quotes Joao de Barros's justification of this policy: 'It is true that there does exist a common right to all to navigate the seas, and

in Europe we acknowledge the right which others hold against us, but that right does not extend beyond Europe, and therefore the Portuguese by the strengths of her fleets are justified in compelling all Moors to take out safe-conducts under pain of confiscation or death. The Moors and the Gentiles are outside the law of Jesus Christ, which is the true law which everyone has to keep under pain of damnation to eternal fire. If then the soul be so condemned, what right has the body to the privileges of our laws?'

9. Described by Gaspar Correa in *The Three Voyages of Vasco da Gama* and quoted in Hall, *Empires of the Monsoon*, p. 198.
10. Quoted in Om Prakash, *European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India*, New Delhi: Cambridge University Press, 2000, p. 139.
11. Ibid., p. 48.
12. William Logan, *Malabar Manual*, New Delhi: Asian Educational Services, 2000, p. 308.
13. Giles Milton, *Nathaniel's Nutmeg*, London: Hodder & Stoughton, London, p. 70.
14. Quoted in Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 32.
15. Logan, *Malabar Manual*, p. 70.
16. See Ramkrishna Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, New York: Monthly Review Press, 1974, p. 393.
17. Keay, *The Honourable Company*, p. 113.
18. Quoted in Mukherjee, *Rise and Fall of the East India Company*, p. 73.
19. See Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 91.
20. Keay, *The Honourable Company*, p. 150.
21. Thomas Babington Macaulay, *History of England Since the Accession of James II*, 1848–60, chap. XVIII.
22. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 77.
23. Daniel Defoe, *Anatomy of Exchange Alley*, quoted in Maureen Waller, *1700: Scenes from London Life*, London: Hodder & Stoughton, 2000, p. 243.
24. See Stephen Pincus's *Whigs, Political Economy and the Revolution of 1688–89* (2002) for a fascinating account of Child's political economy.
25. Quoted in John E. Wills, *1688 – A Global History*, London: Granta, 2002, p. 285.
26. East India Company to Fort St George, 9 June 1686, quoted in Pincus, *Whigs*, p. 12.
27. East India Company to Fort St George, quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 68.
28. Newsletter from London, 14 August 1688, quoted in Pincus, *Whigs*, p. 14.
29. Macaulay, *History of England*, chap. XVIII
30. Quoted in Lawson, *The East India Company*, p. 53.
31. Report of Sir Thomas Cooke's Examination, *House of Lords Journal*, vol. 15, 24 April 1695.
32. Sir Basil Firebrace's Examination, *House of Lords Journal*, vol.15, 27 April 1695.
33. Edward Chancellor, *Devil Take the Hindmost*, London: Macmillan, 1999, p. 50.
34. Smith, *Wealth of Nations*, book v, chap. I, art. 1, p. 808.

35. Lucy Sutherland, *The East India Company in Eighteenth-Century Politics*, Oxford: Clarendon Press, 1952, p. 17.
36. Letter to an MP, 1708, published in *Gentleman's Magazine*, 1781, p. 1018.
37. Smith, *Wealth of Nations*, book V, chap. I, art. 1.
38. 'In 2002, £200,000 from 1699 is worth £18,786,836 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
39. Quoted in Gardner, *The East India Company*, p. 53.
40. Quoted by Chaudhury, *From Prosperity to Decline: 18th Century Bengal*, New Delhi: Manohar, 1999, p. 24.
41. J.H. Plumb, *England in the 18th Century*, Harmondsworth: Penguin, 1990, p. 171.
42. 31 January 1708, *Weekly Review*, quoted in Prasannan Parthasarathi, 'Rethinking Wages and Competitiveness in the 18th Century: Britain and South India', *Past and Present*, no. 158, February 1998.
43. Robert J. Allen, ed., *Addison and Steele*, Orlando: Rinehart, 1974, p. 212.
44. Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 130.
45. Quoted in James Mill, *History of British India* [1858 edn, 10 vols], vol. III, book IV, chap. 1, London: Routledge/Thoemes Press, 1997, p. 30.

الفصل الرابع

1. William Bolts, *Considerations on Indian Affairs* [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998, p. 84.
2. Krishna Dutta, *Calcutta*, Northampton, MA: Interlink Books 2003, p. 55.
3. 'In 2002, £1,000,000 from 1797 is worth £70,725603 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
4. Fernand Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 3: *The Perspective of the World*, London: Collins, 1984, p. 489.
5. See, for example, the March 1767 issue of *Gentleman's Magazine*, p. 99.
6. Philip Francis, quoted in Joseph Parkes and Herman Merivale, *Memoirs of Sir Philip Francis*, London: Longman, Green & Co., 1867, II, p. 18.
7. Quoted in Mike Davis, *Late Victorian Holocausts*, London: Verso, 2002, p. 294.
8. Uzramma, *A Brief History of Cotton in India*, Hyderabad: Independent Handloom Research Group, 2002.
9. P.J. Marshall, *East Indian Fortunes: the British in Bengal in the Eighteenth Century*, Oxford: Clarendon Press, 1976, p. 33.
10. Prakash, *European Commercial Enterprise*, p. 121.
11. Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 206.
12. Sudipta Sen, *Empire of Free Trade: the East India Company and the Making of the Colonial Marketplace*, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998, p. 13.
13. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 35.
14. Marshall, *East Indian Fortunes*, p. 43.
15. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 316.

16. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 69.
17. Smith, *Wealth of Nations*, book V, chap. 3, art. 1, p. 809.
18. Quoted in Keay, *The Honourable Company*, p. 299.
19. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 42.
20. Sen, *Empire of Free Trade*, p. 74.
21. Ibid., p. 74.
22. *Gentleman's Magazine*, July 1757, p. 309.
23. Quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 111.
24. Quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 322.
25. Gardner, *The East India Company*, p. 84.
26. Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 86.
27. Robert Clive, Letter to Directors, 26 July 1757.
28. Jean Law, quoted in Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 119.
29. Chaudhuri, *The Trading World of Asia*, p. 109.
30. Robert Clive to the Secret Committee of the Directors, 26 July 1757, <www.mssc.edu/project southasia/history>.
31. Robert Harvey, *Clive: Life and Death of a British Emperor*, London: Hodder & Stoughton, 1998, p. 193.
32. Clive, quoted in ibid., p. 251.
33. Clive Mathieson, 'Vodafone chastised by vote over bonus', *The Times*, London, 28 July 2000.
34. Philip Mason, *The Men Who Ruled India*, London: Jonathan Cape, 1985, p. 37.
35. Thomas Macaulay, 'Essay on Lord Clive', January 1840.
36. Chaudhury, *The Prelude to Empire*, p. 166.
37. Luke Scrafton, *Reflections on the Government of Indostan* [1763], quoted in R. Palme Dutt, *India Today*, London: Victor Gollancz, 1940, p. 113.
38. R.C. Dutt, *Economic History of India*, p. 23.
39. Smith, *Wealth of Nations*, book IV, chap. VII, p. 687.
40. 'In 2002, £300,000 from 1759 is worth £34,150,824, using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
41. 'In 2002, £1,650,900 from 1765 is worth £152,072,698 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
42. Robert Clive, Letter to the Directors, September 1765, quoted in Bolts, *Considerations*, p.154.
43. <http://banglapedia.search.bd/HT/C_0290.HTM>.
44. James Mill, *History of British India*, vol. III, book IV, chap. IX, p. 359.
45. Braudel, *Civilization and Capitalism*, vol. 3, p. 496.
46. Parthasarathi, 'Rethinking Wages and Competitiveness in the 18th Century'.
47. 'Of the mode of providing the Company's Investment', quoted in Guha, *A Rule of Property*, p. 136.
48. Hameeda Hossain, 'The Company's Controls over Textile Production', *Journal of the Asiatic Society of Bangladesh*, June 1983, offprint, p. 13.
49. Bolts, *Considerations*, p. 193.
50. Ibid., p. 74.
51. Ibid., p. 194.
52. Shahid Ali, from the 'Dacca Gauzes', in *The Half-Inch Himalayas*, Middletown: Wesleyan University Press, 1987.

53. Quoted in Harvey, *Clive*, p. 309.
54. Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 177.

الفصل الخامس

1. Quoted in Jeremy Bernstein, *Dawning of the Raj: The Life and Trials of Warren Hastings*, London: Aurum Press, 2000, p. 66.
2. Quoted in Penelope Hunting, *Cutlers Gardens*, London: Standard Life, 1984.
3. Sutherland, *The East India Company*, p. 47.
4. Macaulay, 'Essay on Clive', 1840.
5. Quoted in Keay, *The Honourable Company*, p. 324.
6. Quoted in Dutt, *The Economic History of India*, p. 37.
7. Quoted in Huw Bowen, 'Lord Clive and Speculation in East India Company Stock, 1776', *Historical Journal*, 1987, p. 910.
8. Quoted in James Mill, *History of British India*, vol. III, book IV, chap. VII, p. 300.
9. Baron, *An Indian Affair*, p. 80.
10. Mill, *History of British India*, III, IV, chap. VII, p. 307.
11. *Gentleman's Magazine*, December 1769, p. 618.
12. *Gentleman's Magazine*, April 1769, p. 211.
13. Quoted in Sutherland, *The East India Company*, p. 192.
14. Cornelius Walford, 'Famines in History', *Journal of the Statistical Society*, vol. 41, 1878, pp. 442–3.
15. Walford, quoted in Davis, *Late Victorian Holocausts*, p. 287.
16. Davis, *Late Victorian Holocausts*, p. 286.
17. Quoted in Palme Dutt, *India Today*, p. 115.
18. *Gentleman's Magazine*, 1771, p. 402.
19. Ibid., p. 403.
20. Quoted in Sen, *Empire of Free Trade*, p. 147.
21. Dutt, *The Economic History of India*, p. 52.
22. George Chesney, quoted in Walford, 'Famines in History', p. 519.
23. Quoted in Chandra Prakash N. Sinha, *From Decline to Destruction: Agriculture in Bihar during Early British Rule*, New Delhi: Manohar, 1997, p. 25.
24. Rajat Datta, *Society, Economy and the Market: Commercialisation in Rural Bengal c.1760–1800*, New Delhi: Manohar, 2000, p. 264.
25. Cornwallis, quoted in Datta, ibid., p. 264
26. Quoted in Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, p. 353.
27. Dean Mahomet, *The Travels of Dean Mahomet*, Berkeley: University of California Press, 1997, pp. 35–6.
28. Ibid., p. 54.
29. See Sugata Bose, *Peasant Labour and Colonial Capital: Rural Bengal since 1770*, Cambridge, New York: Cambridge University Press, 1993.
30. Bolts, *Considerations*, p. x.
31. Derived from Marshall, *East Indian Fortunes*, Table VI, p. 232, Table VII, p. 241 and Table VIII, p. 250.

32. 'In 2002, £1,086,255 from 1770 is worth £98,490,650 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/2005].
33. *Gentleman's Magazine*, April 1769, p. 197.
34. Quoted in Marshall, *East Indian Fortunes*, p. 200.
35. Quoted in Sutherland, *The East India Company*, p. 137.
36. Quoted in Harry Verelst, *A View on the Rise, Progress and Present State of the English Government in Bengal*, London [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Tuck, p. 123.
37. Quoted in Bolts, *Considerations*, p. 53.
38. *Gentleman's Magazine*, December 1770, p. 587.
39. Baron, *An Indian Affair*, p. 79.
40. *Gentleman's Magazine*, 30 March 1771, p. 141.
41. Bolts, *Considerations*, p. 216.
42. Francis Sykes to Warren Hastings, 14 September 1773, quoted in Willem Kuiters, *The British in Bengal 1756–1773*, Paris: Les Indes Savantes, 2002, p. 68.
43. *Gentleman's Magazine*, December 1769, p. 618.
44. Quoted in Charles Kindleberger, *Manias, Panics and Crashes – A History of Financial Crises*, New York: John Wiley & Sons, 2000, p. 91.

الفصل السادس

1. Quoted in Ian Simpson Ross, *The Life of Adam Smith*, Oxford: Clarendon Press, 1995, p. 241.
2. Quoted in Robert Heilbroner, *The Worldly Philosophers*, New York: Touchstone, 1999, p. 55.
3. Smith, *The Wealth of Nations* [1998 edn], book IV, chap. IX, p. 745.
4. Ibid., IV, chap. II, p. 485.
5. Ibid., I, chap. XI, p. 288.
6. Ibid., I, chap. XI, p. 287.
7. Ibid., IV, chap. VII, p. 675.
8. Ibid., IV, chap. VII, p. 693.
9. Ibid., I, chap. XI, p. 288.
10. Ibid., I, chap. X, part 2, p. 148.
11. See Sutherland, *The East India Company*, p. 38.
12. Quoted in David Korten, *When Corporations Rule the World*, London: Earthscan, 1996, p. 56.
13. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. VII, pp. 681–2.
14. Ibid., I, chap. XI, part 1, p. 170.
15. Ibid., IV, chap. VII, p. 692.
16. *Gentleman's Magazine*, 1767, p. 151.
17. See Jack Greene, *Arenas of Asiatic Plunder*, p. 5.
18. Quoted in Lawrence James, *Raj – The Making and Unmaking of British India*, London: Little, Brown and Company, 1999, p. 47.
19. Quoted in *Gentleman's Magazine*, 13 April 1772, p. 303.
20. Quoted by Harvey, *Clive*, p. 343.
21. Sutherland, *The East India Company*, p. 251.
22. *Annual Register*, April 1773.
23. Harvey, *Clive*, p. 358.

24. Quoted in ibid., p. 372.
25. Quoted from the Ninth Report of the Select Committee, in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 200.
26. *Gentleman's Magazine*, 1773, p. 637.
27. Boston handbill, 28 November 1773, quoted in Thom Hartmann, *Unequal Protection: The Rise of Corporate Dominance and the Theft of Human Rights*, Emmaus, PA: Rodale, 2004, p. 58.
28. Benjamin Woods Labaree, *The Boston Tea Party*, New York: Oxford University Press, 1964, p. 73.
29. Hartmann, *Unequal Protection*, p. 56.
30. *Pennsylvania Chronicle*, 15 November 1773, quoted in Leo Huberman, *We, the People*, London: Victor Gollancz, 1940.
31. Hartmann, *Unequal Protection*, pp. 56–7.
32. Jane Anne Morris, 'Corporations for the Seventh Generation', in *Defying Corporations, Defining Democracy*, ed. Dean Ruiz, New York: The Apex Press, 2001, p. 82.
33. Bolts, *Considerations*, p. 213.
34. Petition of Gregore Cojamaul and Johannes Padre Rafael, quoted in Bolts, *Considerations*, p. 109.
35. 'In 2002, £9,700 from 1777 is worth £826,603 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
36. *Annual Register*, December 1774, pp.170–1; see also *Annual Register*, February 1776, p. 120.
37. Chapter XVI, 'The Armenians in London', in Kuiters, *The British in Bengal*, provides a detailed analysis of these cases.
38. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. VII, p. 666.
39. Quoted in Ross, *Life of Adam Smith*, p. 353.
40. Smith, *Wealth of Nations*, V, chap. 1, p. 812.
41. Ibid., p. 800.
42. Ibid., art. 1, p. 814.
43. See Richard L. Grossman and Frank T. Adams, *Taking Care of Business* [1993], POCLAD, 2002.
44. John Kenneth Galbraith, *A History of Economics*, London: Hamish Hamilton, 1987, p. 71.
45. Karl Polanyi, *Origins of Our Times – The Great Transformation*, London: Victor Gollancz, 1945, p. 13.
46. Smith, *Wealth of Nations*, IV, chap. V, p. 563.
47. Ibid., p. 564.

الفصل السابع

1. Dutt, *The Economic History of India*, p. 29.
2. Joseph Parkes and Herman Merivale, *Memoirs of Sir Philip Francis*, London: Longman, Green & Co., 1867, II, p. 18.
3. Dutt, *The Economic History of India*, p. 69.
4. Sinha, *From Decline to Destruction*, p. 2.
5. See Inglis, *The Opium War*, p. 26.

6. See Roy Moxham, *The Great Hedge of India*, London: Constable, 2001, p. 45.
7. Thomas Babington Macaulay, *Hastings*, New York: Chautauqua Press, 1886, p. 39.
8. Ibid., p. 40.
9. Bernstein, *Dawning of the Raj*, p. 83.
10. Quoted in Guha, *A Rule of Property for Bengal*, p. 148.
11. Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 169.
12. Inglis, *The Opium War*, p. 30.
13. See Narahari Kaviraj, *A Peasant Uprising in Bengal – 1783*, New Delhi: People's Publishing House, 1972.
14. Bankim Chandra Chatterji, *Anandamath*, New Delhi: Orient Paperbacks, 2000, p. 40.
15. William Cowper, 'Expostulation', in *The Poetical Works of William Cowper*, Oxford: Oxford University Press, 1913, p. 51.
16. Quoted in *Gentleman's Magazine*, 1782, p. 469.
17. Quoted in Michael Fry, *The Dundas Despotism*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1992, p. 114.
18. Johnstone, November 1782, quoted in *Gentleman's Magazine*, 1782, p. 548.
19. Ninth Report, quoted in Marshall, *Writings and Speeches of Burke*, V, p. 222.
20. Ibid., p. 236.
21. Ibid., p. 269.
22. Ibid., p. 291.
23. Edmund Burke, Speech to Parliament, 1 December 1783.
24. See *History Today*, June 2001, p. 26.
25. *Gentleman's Magazine*, August 1784, p. 702.
26. C.H. Philips, *The East India Company 1784–1834*, Manchester: Manchester University Press, 1940, p. 34.
27. William Atkinson, quoted in Philips, ibid., p. 34, n. 1.
28. Letter to William Eden, 17 May 1784, quoted in Stanley Ayling, *Edmund Burke*, London: Cassell, 1988, p. 162.
29. William Burke, quoted in Ayling, ibid., p. 168.
30. Thomas Babington Macaulay, 'Essay on Clive', 1840.
31. Hastings Evidence, quoted in Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 108.
32. Quoted in Ayling, *Edmund Burke*, p. 170.
33. Quoted in Fry, *The Dundas Despotism*, p. 122.
34. Richard Brinsley Sheridan, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, 7 February 1787.
35. Edmund Burke, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, 15–19 February 1788.
36. See Ninth Report, in Marshall, *Writings and Speeches of Edmund Burke*, V, p. 425.
37. John Morley, *Burke*, London: Macmillan, 1892, p. 191.
38. See 'Edmund Burke on the Perils of Empire', in Uday Singh Mehta, *Liberalism and Empire*, Chicago: University of Chicago Press, 1999, pp. 153–89.

39. Quoted in ibid., p. 186.
40. Morley, *Burke*, p. 197.
41. Richard Brinsley Sheridan, *The Rivals*, London: Samuel French, Act V, Scene III, p. 68.
42. See Marshall, *The Impeachment of Warren Hastings*, p. 170.
43. Spear, *A History of India*, vol. 2, p. 95.
44. Ibid.
45. Dutt, *The Economic History of India*, p. 92.
46. Ibid., p. 91.
47. See E.P. Thompson, *Customs in Common*, Harmondsworth: Penguin, 1993.
48. See Guha, *A Rule of Property for Bengal*.
49. John Capper, *The Three Presidencies of India* [1853], New Delhi: Asian Educational Services, 1997, p. 281.
50. Fry, *The Dundas Despotism*, p. 197.
51. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 78.
52. John Evans, *The Gentleman Usher: The Life & Times of George Dempster, 1732–1818*, Barnsley: Pen & Sword, 2005, p. 130.

الفصل الثامن

1. Inglis, *The Opium War*, p. 89.
2. Quoted in Robert Blake, *Jardine Matheson – Traders of the Far East*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1999, p. 46.
3. Quoted in Inglis, *The Opium War*, p. 103.
4. Quoted in Blake, *Jardine Matheson*, p. 96.
5. Hobhouse, *Seeds of Change*, p. xvi.
6. See *The Sunday Times*'s Rich List, 2004.
7. Irfan Habib, *Resistance and Modernisation under Haidar Ali & Tipu Sultan*, New Delhi: Tulika, 1999, p. xl.
8. K.N. Panikkar, *Against Lord and State: Religion and Peasant Uprisings in Malabar, 1836–1921*, New Delhi: Oxford University Press, 1992.
9. K. Ravi Raman, *Bondage in Freedom: Colonial Plantations in Southern India 1797–1947*, Centre for Development Studies, Trivandrum, Working Paper no. 327, March 2002, pp. 8, 32.
10. Wellington's Supplementary Dispatches, quoted in Lawrence James, *The Iron Duke*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1992, p. 77.
11. Panikkar, *Against Lord and State*, p. 1.
12. Jac Weller, *Wellington in India*, London: Greenhill Books, 1993, p. 110.
13. Simon Schama, *A History of Britain*, vol. 2: *The British Wars 1603–1776*, London: BBC Books, 2001, p. 496.
14. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 219.
15. Henry Wilson's continuation of Mill's *History of India*, vol. VII, 1858, quoted in Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, p. 404.
16. Syed Muhammed Taifoor, *Glimpses of Old Dhaka*, Dacca: S.M. Perwej, 1956, p. 53.
17. Karl Marx, 'The East India Company – Its History and Results', *New York Daily Tribune*, 11 July 1853.

18. Quoted in Karl Marx, *Capital*, vol. 1, chap, 15, sect. V, 'The Strife Between Workman and Machine'.
19. See Dutt, *The Economic History of India*, pp. 300–1.
20. Huw Bowen, *The Business of Empire*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005, p. 235.
21. Hoh-cheung Mui and Lorna H. Mui, *The Management of Monopoly: a Study of the English East India Company's Conduct of its Tea Trade, 1784–1833*, Vancouver: University of British Columbia Press, 1984, p. 127.
22. Quoted in Inglis, *The Opium War*, p. 49.
23. Quoted in ibid., p. 62.
24. Ibid., p. 65.
25. Ibid., p. 92.
26. Quoted in Denys Forrest, *Tea for the British*, London: Chatto & Windus, 1975, p. 96.
27. Quoted in Philips, *The East India Company*, p. 294.
28. James Mill, *History of British India*, II, p. 132.
29. James Mill, 'Affairs of India', *Edinburgh Review*, 16, 1810, quoted in Man To Leung, *James Mill's Utilitarianism and British Imperialism in India*.
30. James Mill, *History of British India*, VI, p. 14.
31. Quoted in Foster, *East India House*, pp. 205, 202.
32. Quoted in Michael Edwardes, *History of India*, London: Thames & Hudson, London, 1961, p. 258.
33. Quoted in ibid., p. 261.
34. Quoted in James Mill, *History of British India*, I, p. xxx.
35. Tirthankar Roy, *The Economic History of India, 1857–1947*, New Delhi: Oxford University Press, 2000, pp. 33–4.
36. Inglis, *The Opium War*, p. 156.
37. W. Travis Hanes and Frank Sanello, *The Opium Wars*, London: Robson Books, London, 2003, p. 157.
38. James, *Raj*, p. 105.
39. Quoted in Karl Marx, 'The Charter of the East India Company', *New York Daily Tribune*, 9 June 1853.
40. Karl Marx, 'The Government of India', *New York Daily Tribune*, 20 July 1853.
41. Ibid.
42. Karl Marx, 'The Future Results of British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 8 August 1853.
43. Karl Marx, 'The British Rule in India', *New York Daily Tribune*, 25 June 1853.
44. Marx, 'Future Results of British Rule'.
45. Sir George Birdwood, *Report on the Old Records of the India Office*, London, 1891.
46. Quoted in M. Moir, D. Peers and Lynn Zastoupil, *John Stuart Mill's Encounter with India*, Toronto: University of Toronto Press, 1999, p. 4.
47. John Stuart Mill, *Representative Government*, Oxford: Oxford University Press, 1940 [1861], p. 175.
48. See Francis Wheen, *Marx*, London: Fourth Estate, 2000, p. 188.
49. Edward Said, *Culture and Imperialism*, London: Chatto & Windus, 1993, p. 97.

50. See, for example, Stanley Kurtz, 'Democratic Imperialism: A Blueprint', *Policy Review*, no. 118, April/May 2003.
51. Karl Marx, 'Revolution in China and in Europe', *New York Daily Tribune*, 14 June 1853.
52. Karl Marx, 'Trade or Opium?', *New York Daily Tribune*, 20 September 1858.
53. Karl Marx, 'Free Trade and Monopoly', *New York Daily Tribune*, 25 September 1858.
54. *Gentleman's Magazine*, 30 March 1813, p. 569.
55. Quoted in Karl Marx, 'The Indian Revolt', *New York Daily Tribune*, 16 September 1857.
56. Charles Dickens, quoted in James, *Raj*, p. 283.
57. Karl Marx, 'The Indian Bill', *New York Daily Tribune*, 24 July 1858.
58. 'In 2002, £12,000,000 from 1873 is worth £650,143,844 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 30/10/05].
59. Francois Crouzet, *The Victorian Economy*, London: Methuen, 1982, p. 353.
60. Dutt, *The Economic History of India*, p. 399.

الفصل التاسع

1. Harvey, *Clive*, p. 368.
2. Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, in *Utilitarianism*, London: Fount Paperbacks, 1979, p. 46.
3. *Annual Register*, 10 May 1773.
4. See Russell Sparkes, *From Mortmain to Adam Smith: Historical Insights on the Problem of Corporate Social Responsibility*, London, 2005.
5. See P.B. Buchan, 'Origins of the Knowledge Based Corporation', EBHA Conference, July 2001.
6. Philip Francis, letter to William Ellis, January 1777, quoted in Ranajit Guha, *A Rule of Property for Bengal*, p. 93.
7. Court of Directors, 8 December 1732, quoted in Chaudhury, *From Prosperity to Decline*, p. 37.
8. Sinha, quoted in Furber, 'Rival Empires of Trade', p. 177; and Datta, *Society, Economy and the Market*, p. 357.
9. Dutt, *The Economic History of India*, p. 400.
10. 'In 2002, £723,997,917 0s 0d from 1838 is worth £43,231,809,693.82 using the retail price index.' See <www.eh.net> [last consulted 31/10/05].
11. Alexander Dow, *History of Hindostan*, vol. III, quoted in Guha, *A Rule of Property for Bengal*, pp. 31–2.
12. Brooks Adams, *The Law of Civilisation and Decay* [1895], quoted in Palme Dutt, *India Today*, p. 119.
13. Prakash, *European Commercial Enterprise in Pre-Colonial India*, p. 349.
14. Utsa Patnaik, 'New Estimates of 18th Century British Trade and Their Relation to Transfers from Tropical Colonies', in K.N. Panikkar, Terence J. Byres and Utsa Patnaik, *The Making of History*, London: Anthem South Asian Studies, 2002. See Table B.5, p. 397.
15. Ibid., Table 5, p. 389.

16. Nehru, *The Discovery of India*, p. 247.
17. Maddison, *The World Economy*, p. 112.
18. Quoted in Cornelius Walford, 'Famine through History', p. 519.
19. Edmund Burke, Speech on the Impeachment of Warren Hastings, February 1788.
20. Marjorie Kelly, *The Divine Right of Capital*, San Francisco: Berrett-Koelher, 2001, p. 4.
21. Russell Sparkes, 'Through a Glass Darkly – Some Thoughts on the Ethics of Investment', The Beckley Lecture, 1998.
22. See <www.corporate-responsibility.org>.
23. See Nick Robins, 'Downsizing the Corporation', in *Return to Scale*, London: New Economics Foundation, 2003.
24. Quoted in Ian Hargreaves, 'The threat to democracy', *Financial Times*, 21 May 2002.
25. Oko-Institut e.V., 'Power Generation Market Concentration in Europe 1996–2000. An empirical analysis', Freiburg, May 2002, <www.oeko.de>.
26. Bill Vorley, *Food Inc.– Corporate concentration from farm to consumer*, London: UK Food Group, 2003.
27. Jean Ziegler, 'The Right to Food', Report submitted by the Special Rapporteur, Commission on Human Rights, UN Economic and Social Council, 9 February 2004.
28. Mark Townsend, 'Tesco in row over foreign workers', *Observer*, 10 April 2005.
29. Quoted in John Christensen and Richard Murphy, 'The Social Irresponsibility of Corporate Tax Avoidance', *Development Journal*, vol. 47, no. 3, 2004.
30. Galbraith, *A History of Economics*, p. 163.
31. John Kenneth Galbraith and Nicole Salinger, *Almost Everyone's Guide to Economics*, Harmondsworth: Penguin, 1981, p. 53.
32. ATCA specified that 'district courts shall have original jurisdiction of any civil action made by an alien, for a tort only, committed in violation of the law of nations or a treaty of the United States'.
33. See <www.earthrights.org>.
34. Nehru, *The Discovery of India*, p. 452.
35. Edward Thompson, *The Other Side of the Medal*, London: The Hogarth Press, 1925, p. 131.
36. See <www.museumofthecorporation.org/homePage.htm>.
37. Ben Okri, quoted in Bhiku Parekh, *The Future of Multi-Ethnic Britain*, London: The Runnymede Trust, 2000, p. 103.
38. Edmund Burke, *Correspondence*, quoted in Uday Singh Mehta, *Liberalisation and Empire*, p. 169.

Select Bibliography
مراجع إضافية

Alborn, Timothy, *Conceiving Companies*, London: Routledge, 1998

Ali, Shahid, *The Half-Inch Himalayas*, Middletown: Wesleyan University Press, 1987.

Allen, Robert J. Allen, ed., *Addison and Steele*, Orlando: Rinehart, 1974

Amnesty International, *Clouds of Injustice – Bhopal disaster 20 years on*, London: Amnesty International Publications, 2004

Baron, Archie, *An Indian Affair*, London: Channel 4 Books, 2001

Bentham, Jeremy, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation*, in *Utilitarianism*, London: Fount Paperbacks, 1979

Bernstein, Jeremy, *Dawning of the Raj: The Life and Trials of Warren Hastings*, London: Aurum Press, 2000

Blake, Robert, *Jardine Matheson – Traders of the Far East*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1999

Bolts, William, *Considerations on Indian Affairs*, London [1772], in *The East India Company: 1600–1858*, ed. Patrick Tuck, London: Routledge, 1998

Bowen, Huw, *Revenue and Reform*, Cambridge: Cambridge University Press, 1991

—— *The Business of Empire*, Cambridge: Cambridge University Press, 2005

Bowen, Huw, Margarette Lincoln and Nigel Rigby (eds), *The Worlds of the East India Company*, Woodbridge: Boydell, 2002

Braudel, Fernand, *Civilization and Capitalism*, vol. 2: *The Wheels of Commerce*, London: Collins, 1982

—— *Civilization and Capitalism*, vol. 3: *The Perspective of the World*, London: Collins, 1984

Campbell, Olwen, *Thomas Love Peacock*, London: Arthur Barker, 1953

Capper, John, *The Three Presidencies of India*, New Delhi: Asian Educational Services, 1997 [1853]

Chancellor, Edward, *Devil Take the Hindmost*, London: Macmillan, 1999

Chatterji, Bankim Chandra, *Anandamath*, New Delhi: Orient Paperbacks, 2000 [1882]

Chaudhuri, Kirti N., *The Trading World of Asia and the East India Company 1660–1760*, Cambridge: Cambridge University Press, 1978

Chaudhury, Sushil, *From Prosperity to Decline: 18th Century Bengal*, New Delhi: Manohar, 1999

—— *The Prelude to Empire: Plassey Revolution of 1757*, New Delhi: Manohar, 2000

Crouzet, François, *The Victorian Economy*, London: Methuen, 1982

Dalrymple, William, *White Mughals*, London: HarperCollins, 2003

Das, Gurcharan, *India Unbound*, New Delhi: Penguin India, 2002

Datta, Rajat, *Society, Economy and the Market: Commercialisation in Rural Bengal c.1760–1800*, New Delhi: Manohar, 2000

Davis, Mike, *Late Victorian Holocausts*, London: Verso, 2002

Dutt, Romesh Chunder, *The Economic History of India under Early British Rule (1757–1837)*, London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co, 1908